مارسيلو داسكال

الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة

ترجمة

حميد لحمداني ـ محمد العمري ـ عبد الرحمن طنكول ـ محمد الولي ـ مبارك حنون.

سلسلة البحث السيميائي

أفريقيا الشرق

مارسيلو داسكال

سلسلة البحث السيميائي

الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة

ترجمة

حميد لحمداني ـ محمد العمري ـ عبد الرحمن طنكول ـ محمد الولي ـ مبارك حنون.

أفريقيا الشرق

159 مكرر، شارع يعقوب المنصور
الدار البيضاء
25.95.04
25.98.13

سلسلة البحث السيميائي

ـ الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، لجنة من الأساتذة الجامعين

ـ « محاضرات في علم اللسان العام » ترجمة، عبد القادر قنيني، أحمد حبيبي

ـ « الكتابة بالذات بصدد بارت » ترجمة. محمد اسويرتي

ـ سيميائية النص الأدبي ـ أنور المرتجى

رقم الإيداع القانوني: 511 ـ 87

تقديـــم*

الانسان دليلٌ وخالق للدلائل. وقد تمكن من وضع الدلائل والنظر إلى نفسه وإلى الكون وما فيه وإلى المتخيَّل كدلائل منذ أن تحرر من انبهاره أمام الأشياء واضعا لها تسميات، أي منذ أن انصرف إلى إنشاء الدلالة واكتشافها مضفياً إياها على الأشياء الطبيعية (= الطبيعة) والأشياء الثقافية (= الثقافة) وعلى ما وراء الأشياء (= الميتافيزيقا). لقد وظف الإنسان الأشياء الطبيعية الموجودة قبله والأشياء المصنوعة من قِبَلِه، بل ووظف نفسه (جسده وعقله) للكشف عن دلالات معينة في مجتمع يفترض قيامه تبادل الدلائل.

وقد كانت العلوم التي اخترعها تستهدف محاولة الامساك بهذه الدلالة أو الدلالات الممكنة، وكان بسط النظر في كل الأنساق، معرفية أو غير معرفية، يتوخى تجاوز المشاكل والعوائق التي اعترضت تحقيق التواصل وتنظيم الدلالة والمعرفة والتحكم فيها جميعاً. وقد تم ذلك انطلاقاً من جهات للنظر متعددة ووفق تصورات فلسفية مختلفة.

وهكذا، تناولت علوم مختلفة المفاهيم الأساسية للسيميولوجيا وبسطت القول في طبيعة الدلائل وتصنيفها وتحديد الدلالة والاحالة والصدق وما إلى ذلك... وإذا كان أفلاطون وأرسطو، على وجه الخصوص، قد اهتما بنظرية المعنى، فإن عملهما ذاك لم ينفصل عن النموذج المنطقي في علاقة مقولات اللغة بمقولات الفكر، وبذلك كانت نظرية الدليل أساساً للولوج الى التفكير الصائب وصيانة الصدق. أما الرواقيون فقد وضعوا نظرية سيميولوجية شاملة إذ ميزوا بين الدال والمدلول والشيء.

وقد استمر اهتمام الفلاسفة، على وجه الخصوص، بأنساق الدلائل. ونذكر من بينهم لوك الذي استعمل مصطلح سيميوطيقا Semiotics ليعني به العلم الذي يهتم بدراسة الطرق والوسائط التي يحصل من خلالها على معرفة نظام الفلسفة والأخلاق وتوصيل معرفتهما. ويكمن هدف هذا العلم في الاهتمام بطبيعة الدلائل التي يستعملها العقل بغية فهم الأشياء أو نقل معرفته إلى الآخرين. ثم هناك لا يبنتز الذي تعتبر سيميولوجيته في علاقة مع كل أجزاء النسق بما فيها المقتضيات الفلسفية والوجودية

والابستيمولوجية لنظرية الدلائل. ويمكن القول ان سيميولوجيا لا ينتز عبارة عن التقاء مصطلحي بين التعبير والتمثيل والتواصل. وهذه التعددية سمة جوهرية لفلسفته. وهي بمثابة مقاربات متميزة ومتكاملة.

ولم يكن التراث العربي بعيدا عن مثل هذه المشاغل. فقد أولى المناطقة والأصوليون والبلاغيون والمفسرون وغيرهم عناية كبرى بكافة الأنساق الدالة تصنيفا وكشفاً عن قوانينها وقوانين الفكر.

إلا أن مثل تلك الآراء السيميولوجية التي احتضنتها مجالات معرفية عديدة بقيت معزولة عن بعضها البعض ومفتقدة لبنية نظرية تؤطرها كلها. وإذن، بقيت عاجزة عن أن تبني لنفسها كياناً تصورياً ونسيجاً نظريا مستقلاً إلى أن جاء كل من سوسير وبورس . فوضع الأول لفظة «سيميولوجيا» قاصداً بها العلم الذي يُعْنَى بعموم الدلائل. وهي مشتقة من Semêion اليونانية التي تعني «الدليل». ووضع بورس لفظة «سيميوطيقا» لتشير الى نفس العلم. ومن المعلوم أن أصل هذه اللفظة هو Semiotiké اليوناني الذي وضعه جالينوس ليعني به «علم الأعراض» في الطب. ولأن التراث العربي لا يتوفر على تسمية تفي بهذا الغرض، فقد تم اقتراح لفظة سيمياء إلا أنها كانت تعني عند العرب القدماء العلم الذي يُعْنَى بإحداث مثالات خيالية لا وجود لها في الحس أي على غير الحقيقي من السحر. وأصل هذه اللفظة عبري : سيم يه ومعناها اسم الله.

هكذا نشأت السيميولوجيا أو السيميوطيقا في أحضان اللسانيات ونظرية المعرفة. وقد عمد هذان المجالان المعرفيان إلى ربط هذا العلم بنظرية الأنساق.

يعتبر سوسير، مع بورس( )، الواضع الأول للسيميولوجيا. وقد عرَّفها باعتبارها «العلم الذي يدرس حياة الدلائل داخل الحياة الاجتماعية». إلا أن حديثه عن السيميولوجيا، رغم «موقعها المحدد سلفاً» ورغم وجود الوقائع الدالة (اللسان وأبجدية الصم البكم والكتابة والطقوس الرمزية وأشكال آداب السلوك... الخ)، لم يكن حديثا مرتبطا بالزمن الحاضر، وإنما كان مرتبطا بالزمن المستقبل. ولذلك لم يتجاوز كلامه عنها مجرد التصور العام إذ لم يتطرق إليها إلا عرضا.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن سوسير لو يتجاوز التنبؤ المبدئي بوجود مثل هذا العلم. ولهذا السبب، بقي موضوع السيميولوجيا، عنده، غير محسوم في أمره (أنساق قائمة على الاعتباطية أم أنساق غير قائمة عليها) وإن كان يميل الى اعتبار الدلائل الاعتباطية بوصفها دلائل تشكل النموذج الأفضل للاجرائية السيميولوجية.

بل إن سيميولوجيا سوسير لم تعمل على أن تبني نفسها إبيستيمولوجيا، وإنما اعتمدت في تأسيسها لنفسها على البناء الابيستيمولوجي للسانيات. ذلك أن أدواتها المعرفية ومفاهيمها ووحداتها (وطبيعة هذه الوحدات) لا تعدو أن تكون غير ما أمدتنا به اللسانيات السوسيرية.

إن سوسير، بنفس القدر الذي فتح به باب «السيميولوجيا»، أثار العديد من الأسئلة التي لم يجد لها جوابا. وربما كان ذلك يعني أن مطمح سوسير القاضي بتأسيس السيميولوجيا كان أكبر من كفاءة اللساني باعتبار أن أدواتها مستمدة من اللسانيات والسيبيرنيطيقا والبيولوجيا الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والأدب والفلسفة والمنطق... ومن ثمة، فأدواتها المعرفية ومفاهيمها وطبيعة وحداتها لن تطابق ما قد يوفره أي علم من هذه العلوم على حدة من أدوات معرفية ومفاهيم وتحديد لطبيعة وحداته.

ويستشف من ذلك أن تأسيس هذا العلم العام للدلائل ما يزال يحتاج الى عدة مقاربات، ولا يقبل أن يختزل في مقاربة واحدة، مهما كانت أهميتها، خاصة وأن السيميولوجيا تتشكل من عدة إقطاعيات محلية من بينها اللسانيات البنيوية والنصية والنماذج الرياضية والمصادر الطبية...

وبموازاة التصور السوسيري، جاء بورس بمقاربة مختلفة لما سماه بالسيميوطيقا المتشبعة بالمنطق ذي القيم المتعددة، مقاربة توسع من مفهوم الدليل ليستوعب مختلف الظواهر ككيفيات وموجودات وضروريات، وتولي اهتماما كبيرا للعملية الترميزية بما هي ثلاثة عناصر (الممثل ــ الموضوع ــ المؤوّل) متعاونة فيما بينها وكفيلة بإنشاء عشرة أصناف من الدلائل كانت حصيلة تحليل منطقي. وترمي سيميوطيقا بورس، باعتبارها مرادفة للمنطق بمعناه العام، الى صياغة قواعد تجنب التفكير الوقوع في الخطإ أي التمييز بين الدلائل الحقيقية والدلائل المزيفة التي ينبغي إقصاؤها. بذلك كانت سيميوطيقاه علما نقديا لمختلف الظواهر كيفما كانت طبيعتها اجتماعية أو ثقافية أو فكرية أو غيرها. إنها علم جامع وعام لا يغفل عن أي جانب من جوانب الظواهر خاصة وأن نسق مؤوّلاته يستوعب كافة الدلالات الممكنة. ولأن سيميوطيقاه واقعية وجدلية، فقد كانت ذات أبعاد ثلاثة : بعد نحوي (تركيبي) وبعد وجودي (دلالي) وبعد منطقي (تداولي).

إن موضوع السيميوطيقا، عند بورس، هو الدلائل أو النسق السيميوطيقي بما هو نسق ترميزي يتحقق بواسطته التواصل، وليس موضوعها الأشخاص الشارحين لأن في ذلك تركيزا على غير النسق السيميوطيقي.

إلا أن عمل بورس ظل مجهولا لفترة طويلة ولم يكتب له الانتشار إلا في وسط محدود من الباحثين نظرا لما يكتنف صياغته النظرية من صعوبة. ولذلك ظل تأثير بورس محدودا الى حد كبير.

وإذن، لم يكتب للاتجاهين السوسيري والبورسي أن ينتشرا بنفس الوتيرة. فعلى عكس الاتجاه البورسي، عرف الاتجاه السوسيري، بحكم انتشار اللسانيات، انتشارا واسعا. وقد نشأ عنه اتجاهان متعارضان انبنيا على تأويل مختلف لدورة الكلام السوسيرية.

- تيار التواصل

ويقوم التأويل الأول ــ وهو تأويل كل من بريطو ومونان ومارتيني وبويسنس ــ على أن وظيفة اللسان الأساسية هي التواصل. ولا تختص هذه الوظيفة بالألسنة، وإنما توجد أيضا في البنيات السيميوطيقية التي تشكلها الأنواع السنية غير اللسانية. غير أن هذا التواصل مشروط بالقصدية وإرادة المتكلم في التأثير على الغير إذ لا يمكن للدليل أن يكون أداة التواصلية القصدية ما لم تشترط القصدية التواصلية الواعية. وبناء على ذلك انحصر موضوع السيميولوجيا في الدلائل القائمة على الاعتباطية، أي العلامات، لأن الدلائل الأخرى ليست سوى تمظهرات بسيطة. ويعني ذلك أن تحديد معنى تعبير معين رهين بتعيين مقاصد المتكلمين والكشف عنها. وبذلك تكون المقاصد ملمحا مميِّزا. وبمثل هذه الطريقة، يبعد أنصار سيميولوجيا التواصل ذلك النوع من السيميولوجيا الذي يدرس البنيات السيميوطيقية التي تؤدي وظائف غير وظيفة التواصل المعتمد على القصدية لأن هذه السيميولوجيا ستلتبس بعلوم الانسان.

+ تيار الدلالة :

وفي تعارض مع هذا التأويل، يسجل أنصار سيمولوجيا الدلالة (وفي مقدمهم بارت) أن اللغة لا تستنفد كل إمكانيات التواصل. فنحن نتواصل، توفرت القصدية أم لم تتوفر، بكل الأشياء الطبيعية والثقافية سواء كانت اعتباطية أم غير اعتباطية. لكن المعاني التي تسند إلى هاته الأشياء الدالة ما كان لها أن تحصل دون توسط اللغة. إذ إن تفكيك ترميزية الأشياء يتم، بالضرورة، بواسطة اللغة باعتبارها النسق الذي يُقَطِّع العالم وينتج المعنى. ولهذا السبب كانت المعرفة السيميولوجية قائمة على المعرفة اللسانية.

ويتضح من ذلك ألا معنى للفصل بين التواصل والدلالة وأن اللغة، في حقيقة أمرها، تتمفصل حولهما معا. فالبحث في الأنساق الدالة بحث في الدلالات التي يتم توصيلها الى الانسان بشكل واع أو بشكل غير واع.

وإذا كان أنصار سيميولوجيا التواصل يرون في الدليل الدال والمدلول والقصد، فإن أنصار سيميولوجيا الدلالة لا يرون في الدليل غير الدال والمدلول.

وغير بعيد عن هذين الاتجاهين المتفرعين وعن الاتجاهين الأصليين، ظهر اتجاه سيميولوجيا الثقافة المستفيد من الفلسفة الماركسية ومن فلسفة الأشكال الرمزية لكاسيرر خاصة في كل من روسيا (يوري لوتمان وإيفانوف وأوسبانسكي وطوبوروف...) وإيطاليا (روسي ـ لاندي وأمبرطو إيكو...) وتنطلق سيميولوجيا الثقافة من اعتبار الظواهر الثقافية موضوعات تواصلية وأنساقا دلالية. والثقافة عبارة عن إسناد وظيفة للأشياء الطبيعية وتسميتها وتذكرها. وهي بذلك تكون مجالا لتنظيم الإخبار في المجتمع الانساني، إذ ترسخ التجارب السابقة وتلعب دور البرنامج وتشتغل كتعليمات.

إن حصيلة عمل الانسان تكمن في سلوكات لها معان، والسلوكات ليست سوى انجاز لبرامج معينة. وعليه فالثقافة برامج وتعليمات تتحكم في سلوك الانسان. والسلوك الانساني تواصل لأن التواصل لا يتحقق الا بالاعتماد على بنية سلوكية إنسانية.

إن إدراك الانسان للعالم إدراك تبرمجه الثقافة بواسطة أنساقها الدالة اللفظية أو غير اللفظية التي تؤطر عمل الانسان وممارسته الاجتماعية. وهكذا، فالثقافة نسق مكون من عدة أنساق (لغات طبيعية واصطناعية وفنون وديانات وطقوس...)، وكل نسق من هذه الأنساق ليس نسقا تواصليا فحسب، وإنما هو نسق مُنَمْذِجٌ للعالم. هكذا يصبح كل نسق ثقافي نسقا تواصليا بما أن الموضوع الثقافي قد صار المحتوى الممكن لأية عملية تواصلية. ويعني ذلك أن قوانين التواصل هي قوانين ثقافية.

والحصيلة هي أن كل ظاهرة ثقافية تبدو وحدة دلالية وأن المدلول يَضْحَى وحدة ثقافية. وبناء على ذلك يمكن القول إن أي واقعة ثقافية تعود، بالضرورة، إلى السيموطيقا. ولعله يبدو واضحا أن السيموطيقا التي تُعْنَى بالثقافة ككل ترادف، إلى حد ما، الابيستيمولوجيا، إذ هي نظرية نقد الواقع والعلم والايديولوجيا.

ولأن السيميولوجيا تبحث عن الدلالة والمعنى، فقد أثيرت نقاشات طالت انقسام الدلالة الى دلالة تعيينية ودلالة إيحائية وغياب الحدود الفاصلة بين الدلالة والمرجع. بل إن الدليل قد اعتبر كيانا فارغا لا وجود له في اللسان وإنما له وجودان متميزان : وجود متصل بالمتكلم وكفاءته الخِطابية ووجود متصل بالمخاطَب وكفاءته التأويلية. وفضلا عن ذلك، تعترضنا المُبْهَمَاتُ déictiques وأسماء الأعلام التي لا

ذلالة لها. فكيف تستقيم الدلالة في مثل هذا الوضع ؟ على هذه الصورة زحف مشكل المرجع على الدراسات السيميوطيقية، فتم التميز بينه وبين المعنى (فريج، بورس، تشارلز موريس...) إذ من الممكن أن تكون لمنطوق معين مرجعية واحدة ودلالات مختلفة، كما أن بعض الخطابات تدل دون أن تعيِّن أي شيء. لذا وجب ربط الخطاب بالصدق والكذب، أي أن إسناد معنى لجملة ما يعني تحديد الشروط التي تجعل منها جملة صادقة أو جملة كاذبة. والأدهى من ذلك أن المرجع قد توسع ليستوعب التجربة المعيشة فانفتح، كمفهوم، على البعد التداولي. هكذا، إذن، صارت شروط فعل القول énonciation هي المحددة للفعل المرجعي، وبذلك لم يعد الشيء كافيا، على الاطلاق، لتحديد المرجع.

ويبدو أن هذا الاتجاه، على عكس أنصار سيميولوجيا الدلالة الذين يختزلون الدليل إلى دال ومدلول، يرى في الدليل ثلاثة مكونات هي الدال والمدلول والمرجع.

ويمكن اختزال هذه الاختلافات في المفاهيم الثلاثة : الدال / المدلول / المرجع التي أثارت جدالا واسعا حولها، ذلك أن هذه الثلاث قد وضعت لها تسميات مختلفة. ومن الممكن أن تعود هذه الاختلافات المصطلحية الى اختلافات فكرية عميقة. ونستعير المثلث التالي من أمبرطو إيكو (1973) لتوضيح ما أشرنا إليه :

المؤول (بورس)
الاحالة (أوكدن وريتشاردز)
المعنى (فريج)
القصد (كارناب)
المشار إليه (موريس 1938)
مدلول (موريس 1946)
تصور (سوسير)
إيحاء (ستيوارت ميل)
صورة ذهنية (سوسير، بورس)
محتوى (هيلمسليف)
حالة الوعي (بويسنس)

موضوع (فريج وبورس)		دليل (بورس)
المعيَّن (موريس)		رمز (أوكدن وريتشاردز)
المدلول (فريج)		ناقل دليلي (موريس)
التعيين (راسل)		ممثل (بورس)
ما صدق (كارناب)		سيم (بويسنس)

واضح، إذن، أن السيميولوجيا غير موحَّدة، إذ استعملت هذه اللفظة بخصوص ممارسات متنوعة. فهي، من جهة، تضم تحليل قطاع تواصلي بواسطة نماذج معتمدة من اللسانيات وخاصة اللسانيات البنيوية واللسانيات التحويلية ولسانيات الخطاب ؛ وهي، من جهة ثانية، ترتبط بالفلسفة الامبيريقية والذرائعية والكانتية الجديدة (بورس، تشارلز موريس، كاسيرر...) أو بالفلسفة الماركسية (يوري لوتمان، أمبرطو إيكو، روسي ـ لاندي...)

وإذا كانت السيميولوجيا قد اخْتُزِلَت مع البعض في اللسانيات فإنها قد أصبحت، مع البعض الآخر، حصيلة تنسيق بين مجالات معرفية متعددة (فلسفة ومنطق ولسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع...). بل إن تشارلز موريس قد ذهب الى أبعد من ذلك حينما تصور أن دراسة العلم يمكن أن تدرج في دراسة لغة العلم مشيرا بذلك إلى أن السيميولوجيا هي العلم الذي يدرس اللغات العلمية. أما السيميوطيقا، عند بورس، فتدرس كل الانساق الدالة بما فيها العلوم كلها أي النشاط الرمزي الانساني الأكثر تعقيدا.

من هنا، قد تلتبس السيميولوجيا بالايبستيمولوجيا وبالعملية العلمية ذاتها، فتفقد بذلك خصوصيتها. لكن بما أن إنتاج الرموز نشاط ترميزي، وبما أن النشاط العلمي نسقٌ دالٌ، وبما أن المقاربات (الفرضية والاستقراء والاستنباط...) أنشطة رمزية وأشكال دالة، فإن كل ذلك يجد لنفسه موقعا شرعيا في السيميولوجيا. والغاية من ذلك كله أن العلم بأتمه يمكن أن يدرس داخل السيميولوجيا دراسة عامة وشاملة. أما دراسة كل علم من العلوم فهي دراسة جزئية لأنها لا تتناول من الدلائل إلا بعض المظاهر المنتقاة والمعزولة عن مجموع الظاهرة المدروسة.

لقد ألحقت السيميولوجيا بحقلها علم الدلالة اللساني ونظرية المقولات المنطقية وعلم النفس ونظريات الاخبار والسيبرنيطيقا ونظرية الثقافة وتأويل النصوص الفنية... ويعود هذا التوسع الكبير الذي شهدته إلى سياق تداخل المعارف والعلوم، فكان حقل الملاحظة عند السيميولوجيين واسعا بشكل كبير.

إنه يبدو أن للسيميولوجيا قدرةَ قولِ الشيء الكثير حول العديد من المجالات المتنافرة التي لا توحِّد بينها إلا وظائف الدليل وتحليل البنيات الهرمية واكتشاف العلاقات بين الدلائل في أوسع المجالات وتحليلها بوصفها دلائل وأشكالا رمزية. ومع ذلك فليست السيميولوجيا علما توسعيا، ذلك أن الظواهر التي تدرسها يمكن أن تُحَلَّل تحليلا غير سيميولوجي من قبل العلوم الأخرى.

هكذا، بلغ مجال السيميولوجيا الخاص إلى أوسع دوائر المعرفة الانسانية وإلى الممارسة الاجتماعية بكافة أبعادها. فكان أن تحولت السيميولوجيا من «سيميولوجيا لذاتها» إلى «سيميولوجيا للانسانية» تتوخى للمعرفة العميقة بمختلف ظواهر الوجود والوعي الاجتماعيين بواسطة البحث عن مظهرها الدال ودلالاتها الممكنة في الماضي والحاضر والمستقبل.

تلك، إذن، أهم جهات النظر السيميولوجية المعاصرة المهيمنة على الثقافة والبحث السيميولوجيين. وقد عرض مارسيلو داسكال ما يراه منها ملائما ونافعا (مبعدا الثقافة) قصد القيام بدراسة سيميولوجيا لاينتز. وقد أفضى به هذا المنطلق حديثه عن «الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة» مجموعة من الأفكار سيميولوجيا لا تشكل اتجاها وإنما رافدا (تشومسكي مثلا...) لأن من شأنها أن إلى أن يضمن يسمح بتصير [illegible] التحول. السيميولوجية التي

لقد استعرض مارسيلو داسكال هذه الاتجاهات، بما فيها بعض الاتجاهات الفرعية الرديفة (كريماس، تشومسكي، بوشنسكي، كريستيفا)، بالكثير من التكثيف غير المخل بالطابع العلمي الرصين وبالوضوح المطلوب باحثا عن القواسم المشتركة بين مختلف الاتجاهات. وإذا كان لنا أن نقول كلمة حول تصنيفه لهذه الاتجاهات، فإن هذا التصنيف قد انبنى على وظيفة الدليل، الشيء الذي ترتبت عنه اتجاهات ثلاثة

+ سيميولوجيا التواصل وسيميولوجيا الدلالة وسيميولوجيا التعبير عن الفكر.

ولم يكن هناك بد من التطرق لمجموعة من المشاكل الناتجة عن مثل هذه التعريفات، ومنها مشكلة علاقة السيميولوجيا بالعلم، إذ السيميولوجيا إما أن تكون علما من بين مجموعة من العلوم، وإما أن تكون العلم كله، وإما أن تكون نقدا للعلم. وبذلك تطرح مشكلة علاقة السيميولوجيا بالابستيمولوجيا والفلسفة وعلم النفس واللسانيات والأكسيوماتيك، كما تُطرح مشكلة علاقة الأنساق بعضها البعض.

ومن شأن هذا العمل الذي نقدمه للقارىء العربي الثقافة أن يطرح، بحدة، مشكلة تعريب العلوم الجديدة وإدماجها بدون متاعب نظرية ومصطلحية كبيرة في البنية الثقافية العربية، إذ ما تزال البنية الذهنية السائدة تعاني من تأخر معرفي مريع.
ولقد حاول الأساتذة الباحثون، في تعريبهم لهذا العمل، أن يقربوه جهد الامكان إلى القارىء العربي من حيث الصياغة العربية الجيدة والتثبت من المصطلحات الملائمة، استعارة أو وضعا، وتقديم تعريفات للمفاهيم ـــ المفاتيح الواردة في النص الأصلي.

ومن الأكيد، أن القيام باختيار هذا النص وتعريبه يخدم هدفين اثنين : الهدف الأول ويكمن في تقديم المعارف الحديثة الجيدة وتعميمها على أوسع القراء، والهدف الثاني يتجلى في محاولة تأصيل هذا العلم وجعله جزءا لا يتجزأ من بنيتنا الثقافية عملا على استنهاضها وذلك انطلاقا من معاودة النظر في مكوناتها وفي بنائها على أسس معرفية صلبة وجديدة.

مبارك حنون

مارسيلو داسكال

الاتجاهات السميولوجية المعاصرة

ترجمة

حميد لحمداني ــ محمد العمري ــ عبد الرحمن طنكول ــ محمد الولي ــ مبارك حنون.

هذا الكتاب هو ترجمة للفصل الثاني من مؤلف «مارسيلو داسكال» (Marcelo Da scal)

La Sémiologie de Leibniz

Ed. Aubier Montaigne (1978)

الأصل المزدوج :

السيميولوجيا علم حديث النشأة[1]. فقد أعلن فيرديناد دوسوسير، منذ حوالي سبعين سنة، أنه ينبغي تَشْكيلُ علمٍ جديد آقترحَ لَهُ تسمية «السيميولوجيا» :

«يمكننا، إذن أن نتصور **علما يدرس حياة الدلائل داخل الحياة الاجتماعية**، علما قد يُشَكِّلُ فرعا من علم النفس الاجتماعي وبالتالي فرعا من علم النفس العام، وسوف نُسَمّي هذا العلم **بالسيميولوجيا** (من «Semeîon» الاغريقية وتعني : «الدليل»). ومن شأن هذا العلم أن يُطْلِعَنا على كُنْه هذه الدلائل وعلى القوانين التي تَحْكُمُها. ولأن هذا العلم لم يوجد بَعْدُ، فإنه لا يمكننا التكهُّنُ بمستقبله، إلا أن له الحقَّ في الوجود، وموقعه مُحَدَّدٌ سلفاً. إن اللسانيات ليست سوى فرع من هذا العلم العام، والقوانين التي سَتَكْتَشِفُهَا السيميولوجيا ستكون قابلة لأن تُطَبَّقَ على اللسانيات...»[2].

(1) غير أن لها تراثا مديدا بحيث إن تاريخها لم يتم عرضه إلا بشكل جزئي لحد الآن (أنظر جاكوبسون، 1965، ص 98 وما يليها، موريس، 1955، ص 285 ــ 287، كنيل وكنيل، 1962، بوشنسكي، 1961، كريتزمان، 1967، دونزي، 1967، ص 47ــ 59 بريكل، 1964). وقد تم إغناء هذا التراث الذي يعود إلى أرسطو وأفلاطون (ذلك أن التأملات اللسانية في كراتيلوس تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا التراث) من قبل الرواقيين، كما تناوله من جديد القديس أوغسطين، وقد حُفظ عليه وتبلور في المنطق المدرسي (خاصة عند Modistae، وتجدد في القرن 16 والقرن 17 (راموس، بيكون، أرنولد، هوبز، لوك، وبطبيعة الحال ليبنتز نفسه)، ولم ينطفىء أبدا بشكل تام خلال القرنين 18 و19 (ماينر، 1781، لامبير، 1764، هامبولدت، 1836، الخ..). ومع ذلك فإن مؤسسي السيميولوجيا المعاصرة، سوسير وبورس، لا يبدو أنهما قد اغترفا، بشكل واع من هذه المنابع القديمة جدًّا. ورغم إحالاتهما أحيانًا على بعض المؤلفين المذكورين أعلاه، فقد كانا يعتقدان أنهما بصدد خلق علم جديد كل الجدة. واليوم، بطبيعة الحال، يمكننا أن نرى هذا «الخلق» الجديد يندمج في منظور تاريخي أكثر رحابة.

(2) سوسير. 1915، ص 33.

وفي نفس الفترة، تقريبا، التي أَفْصَحَ فيها سوسير عن هذه الأفكار في محاضراته بجنيف، أعلن تشارلز سندرز بورس بأنه رائدُ «السيميوطيقا» : «إني، في حدود ما أعلمُ، رائد في العمل الهادف إلى إعداد حَقْلٍ وفتحه، حقل أسميه بـ «**سيميوطيقا**»، أي نظرية الطبيعة الجوهرية لكل سِيمْيُوزِيسٍ ممكن وَنَظَرِيَّةِ تنوعاته الأساسية..»[3] («سيميوزيس» : «السيرورة التي يشتغل فيها شيءٌ ما بوصفه دليلا»)[4]. إن السيمولوجيا أو السيموطيقا قد وُلِدَتْ إذن، مرتين في بداية هذا القرن. ومن شأن هذه النشأة المزدوجة أن تُفَسِّرَ تطور «مدارس» متباينة داخل العلم الوليد. وسنتحدث عن ذلك فيما بعد. ولنبدأ بالاشارة إلى العناصر ٱلْمُشْتَرَكَةِ بين مَشْرِوعَيْ بورس و سوسير.

ينبغي للعلم الجديد أن يهتم، في نظر مؤسسيه، بظواهر تشتغل فيها بعضُ الأشياء بوصفها «دلائل». إلا أن هذه الظواهر ظواهرُ شديدة التعقيد إلى درجة أن العديد من العلوم تُطالِبُ بدراستها : علم النفس، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، المنطق، اللسانيات، علم الحيوانات، نظريةُ الاعلام، الخ.. غير أن هذه العلوم، حينما تهتم بالدلائل فإنها لا تدرس منها إلا بعض المظاهر المختارة بطريقة ملائمة والمعزولة عن مَجْمُوعِ ٱلظَّوَاهِرِ ٱلْمَرْصودَةِ. بينما تكون خاصية الغاية السيمولوجية، قبل كل شيء، وعلى عكس ما سبق، **شاملة وعامة**. فبدل انتقاء هذا المظهر أو ذاك من الظواهر العلامية، فإن على السيمولوجيا أن تُدرك جوهرها نفسه دون إغفال أي مظهر من مظاهرها الأساسية. ومن جهة أخرى، فإن على السيمولوجيا ألا تقصي من مجالها، **مسبقا**، أية ظاهرة تكتنف، بالضرورة، وجود «دلائل» ما. إن الأمر يتعلق بمعرفة «كنه الدلائل» (سوسير)، وبتحديد «الطبيعة الجوهرية لكل سيميوزيس

(3) بورس، 1965، 5.488 أي مجلد 5، فقرة 488. وترجمات النصوص المستشهد بها قمنا بها نحن إلا إذا نبهنا على غير ذلك. (ترجمة النصوص من الانجليزية إلى الفرنسية — المترجم إلى العربية).

(4) أنظر، موريس، 1938، ص 81.

ممكن ولتنوعاته الأساسية» (بورس). وهذا يعني أن السيميولوجيا لا تُقْصي دراسة أنساق الدلائل الخاصة، كما **لاتقصي دراسة** الدلائل انطلاقا من مظاهر خاصة[5]. إلا أن هذه الدراسات ينبغي أن تواجه كدراسات تابعة (من زاوية نظر مَنْطِقِيَّةٍ لا تكوينية) للسيميولوجيا العامة أو «الخالصة». انها ستكون دراسات مُتَّصِلَةً بـ «السيميولوجيا التطبيقية» أو بـ «السيميولوجية الوصفية»[6].

إن لدينا، إذن، في المحاولة التقريبية الأولى، اتفاقا متعلقا بموضوع السيميولوجيا (مجموع «الدلائل») بادعاءاتها النظرية والمنهاجية (كونها النظرية العامة والشاملة «للدلائل»). وفي نطاق هذا الاتفاق، يمكننا أن نضع مجهودات المؤَلِّفَيْن، كما يمكننا أن نضع مجهودات تلامذتهما، وذلك من أجل : أ) إعْطاءِ تعريف عام «للدليل»، ب) تمييز مختلف العناصر الحاضرة حينما يَشْتَغِلُ شَيْءٌ ما بِصِفَتِه دَلِيلاً، ج) تَحْلِيلِ العلاقات الموجودة بين هذه العناصر، د) توفيرِ تَصْنيفٍ للدلائل وتوفيرِ نمطية لأنساق الدلائل.

الاتجاهات :

ورغم هذه النواة المشتركة الهامة، ورغم أهمية المشروع وآمال مؤسسيه الكبيرة، فإنه ينبغي الاعترافُ بأن «السيميولوجيا العامة»، اليوم، «كعلم ما تزال في طفولتها»[7]. وهذا يعني من ضمن ما يعنيه أنه لا توجد بَعْدُ سيميولوجيا واحدة ذات مجموعة من المفاهيم والمناهج متوفرة، على وجه الخصوص، على مشاكل تقويم الحلول ومعايير هذا التقويم، مَجْمُوعَةٍ من شأنها أن تَكُونَ مُشْتَرَكَةً بين كل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم «سيميولوجيين». وبعبارة أخرى، فإن السيميولوجيا ما

(5) أنظر موريس (1938، ص 118) : «.. على السيميوطيقي أن يوجه اهتمامه نحو كل أبعاد الدلائل ونحو كل استعمالاتها...».

(6) موريس، 1938، ص 87.

(7) سسيبووك، 1968، ص 7.

تزال في مرحلة **ما قبل الأنموذج** من تطورها كَعِلْمٍ[8]. وفي مثل هذا الوضع، فإن عدة «مدارس» تتعارض لا من حيث النظريات السيميوطيقية المتنافرة التي تقترحها فحسب، وإنما تتعارض أيضا من حيث تصوُّرُها لما يجب أن يُشكِّلَ نظرية «سيميوطيقية» أو «سيميولوجية».

إن الاتفاق الذي لاحظناه منذ حين، واعتمادا على نظرية ثاقبة، يكشف عن كونه اتفاقا سطحيا. إذ هناك تباينات أساسية يمكن الكشف عنها حتى على مستوى المؤسِّسَيْنِ نَفْسِهِمَا وهذه التباينات الأساسية هي مصدر الاتجاهين الرئيسيين اللذين يمكن أن نميزهما، إجمالا، داخل السيميولوجيا المعاصرة : أي المدرسة «الامريكية» المنبثقة عن بورس والتي يمثلها مؤلفون مثل موريس وكارناب وسيبووك، الخ... والمدرسة «الفرنسية» أو بالأحرى «الأوربية» المنبثقة عن سوسير والتي يمثلها بويسنس وهيلمسليف وبرييطو ومونان وبارت، الخ...

إن كل اتجاه من هذين الاتجاهين بعيد عن تشكيل كتلة متجانسة، إلا أنه يتعذر علينا، في إطار هذا العمل، أن نتفحص الفوارق الدقيقة داخل كُلِّ اتجاه. ومع ذلك، فإنه لا يمكننا أن نُغْفِلَ الاشارة إلى أنه منذ نشر المصادر المخطوطة لـ **دروس في اللسانيات العامة**[9]، لم يعد بوسعنا أن نتحدث عن سيميولوجيا واحدة تَسْتَلْهِمُ سوسير. وبالفعل، فإن نشر هذه المصادر، وكذلك نشر عدة مخطوطات أخرى لسوسير لم يسبق لها أن نشرت، قد أدى إلى «قراءة جديدة لسوسير» أو أدى بالأحرى إلى عدد ما من «القراءات الجديدة» المتعارضة جذريا مع القراءة «التقليدية» ٱلْمُعْتَمِدَةِ على نص **دروس في اللسانيات العامة**[10] لا غير. وقد أدت هذه القراءات،

8 أنظر كاهن 1962، ص 10.

9 كوديل، 1957.

10 ان تتبع مراحل اكتشاف سوسير «الحقيقي» قد قام بها دومورو (1967، الفصل 5)، وقراءته الخاصة هي واحدة من «القراءات الجديدة» التي أشرنا إليها هنا.

بدورها، إلى تأويلات جديدة لمفهوم «السيميولوجيا» السوسيري. يمكننا، إذن، أن نميز، اليوم، تصورات متعددة للسيميولوجيا، وهي تَصَوُّراتٌ تَنْسُبُ نَفْسَهَا إلى سوسير، بدءا من أولئك الذين ظلوا أوفياء للتأويل «التقليدي» (بويسنس وبرييطو ومونان)، مرورا بأولئك الذين يُقَرِّبُونَ السيميولوجيا من النقد الأدبي (بارت وكريماس)، وانتهاء بأولئك الذين يقربونها من الماركسية معرفين إياها كـ «علم للايديولوجيات» (كريستيفا)[11]. وبعد الاشارة إلى هذا الواقع، فإننا لن نذكر، في ما سيأتي، إلا التباينات بين هذه التصورات والتي هي تباينات مُلَائِمَةٌ بالنسبة لباقي عملنا.

نُقَطُ انْطلاقِ بورس وسوسير :

بدءاً، تتجلى الاختلافات بين بورس وسوسير، وكذلك بين تلامذتهما، في اختيار نقطة انطلاق التحليل السيميولوجي.

فبورس يتخذ، كمفهوم أساسي لسيميوطيقاه، السيميوزيس أو السيرورة التي يعمل بموجبها شيءٌ ما كدَليلٍ، أي أنه يدُل. وتحتوي هذه السيرورة، بالضرورة، عوامل ثلاثة :

«... **الممثِّل** وهو الطرف الأول من علاقة ثلاثية. ويسمى طرفها الثاني **مَوْضُوعَهُ**، ويسمى طرفها الثالث **مُؤَوِّلَهُ**..».

يُضَافُ إلى ذلك طرفٌ رابع وهو الشخص الشارح. وهكذا يصبح الوصفُ الكامل للسيميوزيس ـــ والذي هو أيضا تعريف الدليل ـــ :

11 يطور هذا النوع من القراءة إلى نتائجه القصوى في ايسكوبار (1970). وقد طور روسي لاندي (1961) سيميولوجيا تستلهم الماركسية مع أنها مختلفة تماما عن سيميولوجيا كريستيفا. وقد حلل ايكو (1970) العلاقات الموجودة بين مفهوم الأديولوجيا والمفاهيم المركزية للسيميولوجيا. ويمكننا القول، بالاضافة إلى ذلك، أنه يوجد في ايطاليا تيار فرعي أصيل وقوي مما سميناه بـ «المدرسة الاوربية» في السيميولوجيا (أنظر أيضا، بغَضِّ النظر عن المؤلفات المشار إليها أعلاه، ايكو، 1968 و1981، وفورميكاري، 1970).

«الدليل أو **الممثل** هو شيء ما يمثل (stands for) شيئا ما، بالنسبة لشخص ما، بمظهر ما أو إمكانية ما»(12).

«للدليل، بما هو كذلك، ثلاث إحالات : فهو، أولا، دليل **بالنسبة إلى** أية فكرة كيفما كان الشَّخْصُ الشارح، وهو، ثانيا، دليل مَوْضُوعٍ مَا يُعَادِلُهُ في هذه الفكرة، وهو، ثالثا، دليلٌ **بخصوص** مظهر ما أو كيفية يقيم نسبة بينه وبين موضوعه»(13). ويتبنى موريس، عقب بورس، في الجوهر، نفس التعريف. فهو يميز، في كل سيميوزيس، بين «الشيء الذي يعمل كدليل وبين ما يحيل عليه (refers to) الدليل، وبين مَفْعُولِ الدليلِ على أي شخص شارح كيفما كان نوعه، وبمقتضى ذلك المفعول يصبح الشيءُ المقصودُ دليلًا بالنسبة لهذا الشخصِ الشارح. ويمكن أن تسمى هذه المكونات الثلاثة للسيميوزيس على التوالي **بالدليل ــ الحامل والمعيَّن** والمؤوِّل، ويمكن أن يدرج **الشخص الشارح** كعامل رابع»(14). وبعد ست وعشرين سنة من بلورة مفهوم الدليل، فإن السيميوزيس يحتفظ بالمكونات الأربعة، إلا أنه يضيف إليها مكونا خامسا هو «السياق» :

«يُنظر إلى السيميوزيس.. كعلاقة ذات خمسة أطراف : **د، ش ش، م، د ل، س**، تلك العلاقة التي يخلق فيها **د** في **ش ش** التهيؤ للفعل بطريقة مخصوصة، **م**، تجاه نمط معين من أنماط الموضوعات، **دل** (الذي ليس في هاته اللحظة حافزا)، في ظل بعض الشروط **س**. ومجموعة **د**، في أمثلة هذه العلاقة، هي **الدلائل**، ومجموعة **ش ش** هي **الأشخاص الشارحون**، ومجموعة **م** هي المؤوِّلون، ومجموعة **دل** هي **الدلالات**، ومجموعة **س** هي **السياقات** التي تعمل داخلها الدلائل»(15).

(12) 228، 5

(13) 283، 5

(14) 1938، ص 81.

(15) 1964، ص 2.

إن الاختلاف الأكثر بروزا بين هذا التعريف والتعريف السابق عليه يَكْمُنُ في إدماج مصطلحات سلوكية مثل «حافز» و «التهيؤ للاستجابة» داخل التعريف. وصحيح أن موريس سنة 1938 قد كان يدافع عن تأويل سلوكي لنظرية الدلائل. إلا أنه كان يعتقد بـ «حياد» النظرية العامة للدلائل بالنظر إلى التعارض بين النزعتين الذهنية والسلوكية(16). وليس من شأن هذا أن يتضمن انقطاعا بين بورس وموريس، ذلك لأن التأويل السلوكي الذي قدمه موريس للمفاهيم الأساسية لسيميولوجيا بورس يمكنه أن يجد مسوغا معينا في تأكيد بورس على الخاصية الفردية (لا الخاصية الاجتماعية) لكل سيميوزيس(17) وعلى الأطروحة التي يوجد وفقها الأساس الأقصى لكل مؤول في «عادة ما».

أما بالنسبة لسوسير، فإنه يَتَّخِذُ، كنقطة انطلاق في تحليله، «دَوْرَةَ الكلام» والتي تحتوي على الأقل، على شَخْصَيْنِ(18). ويصبح هذا التصور لنقطة انطلاق التحليل اللساني تصورا لنقطة انطلاق كل بحث سيميولوجي أيضا. فحسب بريبطو، والذي يحذو حذو سوسير عن كثب، يوجد دائما في البداية «فعلٌ مَعْنَمِيٌّ»، «حينما يسأل شخص، مثلا، عن الساعة شخصا آخر متلفظا بالأصوات : ك م الـ ا عـ ـة (كم الساعة ؟)، وحينما نعين مسار حافلة بواسطة الأرقام» الخ(19).

إنه من الواضح أن الفعل المعنمي عِبارَةٌ عن شيء مُخْتَلِفٍ تماما عن «السيميوزيس»، نُقْطَةِ انطلاقِ سيموطيقا بورس وموريس. ومما لا شك فيه أن الأشخاص، بالنسبة إليهما، يشاركون في الفعل المعنمي الذي يجري في سياق ما، إلا أن ذلك سرعان ما يُنْسَى، لأن الاهتمام

(16) نصر، 1938، ص 83 — 84.

(17) أنظر، ص 22.

(18) 1915، 27.

(19) 1968، ص 95، أنظر أيضا 1966، ص 10 وما يعقبها.

كُلَّهُ قد انصب على «الواقعة الاجتماعية» الكامنة وراء كل واقعة «كلام» فردية. وهذه الواقعة الاجتماعية هي «الثروة المخزونة بواسطة ممارسة الكلام في الذوات المنتمية لنفس الجماعة» أو هي «النسق النحوي الموجودُ بالقوة في كل دماغ»[20]. ويُسَمِّي سوسير هذه الواقعة الاجتماعية «اللسان»، وهي التي تشكل موضوع اللسانيات الخاص. إن الأمر يتعلق بـ «السَّنَن» ـ أي تعميم مفهوم «اللسان» ليشمل كل نسق دلائل ـ الذي يشكل موضوع السيميولوجيا الخاص. والواحدات التي تُكَوِّنُ لسانا أو سننا هي الدلائل. إلا أن سوسير يستعمل هذه الكلمة بمعنى خاص. «فالدليل»، بالنسبة إليه، «شيء مزدوج مكون من التقريب بين طرفين»[21] يُسَمَّيَانِ «دالا» و«مدلولا». وفي حالة الدليل اللساني، فالمدلول عبارة عن «تصور»، و«الدال» عبارة عن «صورة سمعية»[22]. ومن شأن تعميم ذلك على كل نمط من أنماط الدلائل أن يسْتَوْجِبَ، من دون شك، اسْتِبْدَالَ «الصورة السمعية» بـ «الصورة الحسية». إن شقي الدليل السوسيري، إذن، «نَفْسِيَانِ» أيْضاً، رغم انتمائهما إلى مستويات متمايزة من «التجريد». ولذلك تجعل هذه الواقعة من موضوع السيميولوجيا موضوعا «منسجما»[23] وتُفَسِّرُ اندراجَ السيميولوجيا في علم النفس. إلا أن الأمر يتعلق، كما أكد سوسير ذلك، بعلم النفس الاجتماعي لا بعلم النفس الفردي، ذلك لأن دراسة «آلية الدليل عند الفرد هي المنهج الأسهل، إلا أنه لا يؤدي إلى ما وراء الانجاز الفردي و لا يوصل إلى الدليل الذي هو اجتماعي بطبعه»[24]. إن دراسة «الجانب الانجازي»، أي «الكلام» تبقى، إذن، خارج السيميولوجيا بمعناها المُحَدَّدِ[25].

(20) سوسير، 1915، ص 30.

(21) ص 98.

(22) ص 99.

(23) ص 32.

(24) ص 24.

(25) ص 30.

يترتب عن هذا الاختلاف في نقط الانطلاق إسنادُ مَهَامَّ شديدة التمايز للسيميولوجيات المُقْتَرَحَةِ فبورس يعتبر، على عكس سوسير، أن المهمة الأساسية للسيميوطيقا تَكْمُنُ في تحليل اشتغال الدليل في الاستعمال الفردي للسيميوزيس، أي دراسة ذلك «الجانب الانجازي» نفسه الذي وضعه سوسير خارج السميولوجيا. صحيحٌ أن بورس يَقْتَرِحُ إمكانيةَ دراسة بعض مظاهرِ السيميوزيس دراسة منفصلة بغض النظر عن المظاهر الأخرى. وقد ولَّدَ هذا الاقتراحُ تعريفَ ثلاثة أبعاد للبحث السيميولوجي :

«إذا أحلنا، في بحث ما، على الذات المتكلمة بشكل ظاهر أو أحلنا، على العموم، على المُسْتَعْمِلِ للسان، فإن هذا البحث ينتسب إلى ميدان **التداولية**. (وقضية معرفة ما إذا كنا في هذه الحالة نحيل أيضا على المُعيِّنات قضيةٌ لا أهمية لها بالنسبة إلى التصنيف الحالي). وإذا غَضَضْنَا الطرف عن مُسْتَعْمِلِ اللسان محللين التعابير وما تُعَيِّنه لا غير، فإن الحقل الذي نحن فيه هو حقل **علم الدلالة**. وإذا غضضنا الطرف أخيرا عن المُعَيَّناتِ محللين العلاقات بين التعابير لا غير، فإن الحقل الذي نحن فيه هو حقل **التركيب** (المنطقي)»[26]. ومع أن هذا التصنيف ليس مماثلا، بالتدقيق، للثلاثيات المقترحة من قبل بورس، فإنه ناتج، بدون شك، عن نظرته القاضية بإمكانية تشريح السيميوزيس تسهيل عملية دراسته. إلا أن هذه الدراسات المنفصلة ليست، بالنسبة لبورس، إلا دراسات جزئية، إنها على الأكثر، مراحِلُ باتجاه تشكيل السيميوطيقا الحق، هاته السيميوطيقا التي عليها، في نهاية المطاف، أن تُوحِّد بين الدراسات الجزئية، وهي في ذلك أمينةٌ لتوجهها

(26) كارناب، 1942، ص 9.

الشمولي، من أجل تشكيل نظرية تامة لكل سيميوزيس ممكن. إن البعد التداولي، على وجه الخصوص، فرع جوهري من هذه النظرية السيميوطيقية التامة. أما المشاكل التي وقف عليها المؤلفون ــ مثل كارناب ــ الذين حاولوا، أولا، بِنَاءَ تركيب خَالِصٍ (دون أية إحالة على علم الدلالة) وبعد ذلك بناء علم للدلالة خالص (دون أية إحالة على التداولية)، فإنها تشير، بوضوح، إلى استحالة تَجاهُلِ البعد التداولي[27] تجاهلا كليا ولو كمجرد إجراء منهاجي. والحال أن سيميولوجيا سوسير تُقْصِي، مسبقا، التداولية من ميدانها. وهكذا ومنذ البداية يتم فرض حصر إرادي بإمكانه، في نهاية التحليل، أن ينجلي كحصر من المستحيل التقيدُ به. وفي كل الحالات، فإن هذه الواقعة تبين أن حقل سيميولوجيا سوسير، بالنسبة إلى سيميوطيقا بورس، حَقْلٌ شديد الضيق. ومن بين ذلك، مثلا، مسألة ملاءمة الدلائل لوظائفها المختلفة، هذه الملاءمة التي تحتل موقعا أساسيا في السيميوطيقا الأمريكية[28]، باعتبارها، في الجوهر، مسألة مرتبطة بـ «التداولية»، لا تنتسب شرعا إلى السيميولوجيا التي تَسْتَلْهِمُ سوسير.

حصر السيميولوجيا السوسيرية في دراسة الدلائل ذات القيمة الاجتماعية

وينكشف مظهرٌ آخرُ من مظاهر حصر حقل السيميولوجيا السوسيرية بالنظر إلى سيميوطيقا بورس في الالحاح الخاص على الطبيعة

(27) أنظر بار ــ هيلل، 1969، ص 218 وما يليها وبار هيلل، 1970، أنظر أيضا تحته ص 36 ــ 47 وينبغي أن نلاحظ أيضا أن كارناب يستعمل أحيانا مصطلح «تداولية» ليعني كل بحث في الأ المعطاة تاريخيا، أي الألسنة الطبيعية (1956، ص 233). وحسب هذا الاستعمال، فإن مصطلح «علم الدلالة» سيكون مخصصا لعلم دلالة أنساق الدلائل الاصطناعية أو المبنية، أو «علم الدلالة الخالص»، بينما سينتمي «علم الدلالة الوصفي» إلى التداولية. وعليه، فإنه لا يمكننا أن نتحدث عن دلالة الألسنة الطبيعية، وإنما عن **تداوليتها** لا غير. ومع ذلك، فهذا الاستعمال لا يساهم في حل المشاكل المشار إليها هنا، ولكنه يجعلها أكثر غموضا لا غير.

(28) انظر موريس، 1964، الفصل 4

لاجتماعية لموضوعها أي الظواهر السيمولوجية. إن «السيميولوجيا» تتضمن «الاجتماعيَّ» بالنسبة لسوسير : فاللسان «لا يوجد خارج لواقعة الاجتماعية، **لأنه** ظاهرة سيميولوجية»[29]. وهذا ينطوي على أن موضوعَ الخاص للسيميولوجيا السوسيرية ليس سوى نمط خاص من لسيميوزيس، وليس «كل التنوعات الممكنة للسيميوزيس» كما يشترط بورس ذلك. وذلك أنه لكي يوجد، على العموم، سيميوزيس، فليس من الضروري وجود «جماعة» (مكونة على الأقل من شخصين كما هو لشأن في «دورة الكلام»). تُسنِدُ للدليل المستعمل قيمة «اجتماعية». فالمذكور في تعريف بورس شخص واحد الشخْصُ الشارح. أما وجود شخص آخر منتج للدليل أو باعث له، أو حضورُهُ فليس ضروريا. وحينما يُتحقق منَ الوُجودِ أو الحضور أيضا، فإننا نكون أمام نمط خاص من السيميوزيس يمكننا تسميته بـ «التواصل». إن كل شيء يشير إلى أن سوسير صاحب **الدروس** لا يعتبرُ «سيميولوجياً» إلا هذا نمط من السيميوزيس، بينما يقترح بورس إضافةً إلى ذلك، على مستوى النظري، إدراج **كل** الأنماط الأخرى الممكنة للسيميوزيس في سيموطيقا.

اعتباطية الدليل كمبدإ سيميولوجي عند سوسير :

إن الاختلافَ الذي تمت الاشارةْ إليه يستحقُّ اهتماما خاصا ذلك لأن الخاصية الاجتماعية «للسيميولوجي»، عند سوسير، هي التي تسوِّغ المبادىء الأخرى لسيميولوجيته، خاصة حصرها في دراسة نمط خاصٍ من الدلائل أي الدلائل «الاعتباطية» أو «غير المعلَّلة». صحيح أن «مبدأ اعتباطية الدليل» المشهور قد قُدم، أولا، من قبل سوسير كمبدإٍ متحكم في الدلائل اللسانية لا غير. فهو يؤكد أن «الرابط لموحِّد بين الدال والمدلول اعتباطيٌّ»[30]، أو يؤكد أيضا أن دال دليل

(29) ص 112، خط التشديد منا.

(30) ص، 100

لساني «غير معلل» بالنظر إلى مدلوله، «حيث ليس له معه أيّ رابط طبيعي في الواقع»(31). إلا أن المبدأ سرعان ما امتد إلى السيميولوجيا كلها والتي «سيكون... موضوعُها الرئيسي.. مجموعَ الأنساق القائمة على اعتباطية الدليل»(32)، وهذا يُشكّكُ في انتماء أنساق الدلائل غير الاعتباطية إلى السيميولوجيا :

«حينما سَتُنَظَّم السيميولوجيا، سيكون عليها أن تتساءل عما إذا كانت أنماطُ التعبير التي تعتمدُ على دلائلَ طبيعيةٍ كلياً ــ كالايماءاتِ ــ محسوبةً عليها شرعا»(33).

لماذا ؟ لأنه لا ينبغي للسيميولوجيا أن تهتم إلا بـ «وسائل التعبير المتقبَّلة في مجتمع ما»، وتعتمد هذه الوسائلُ، دائما، حسبَ سوسير، على «عادات جماعية»، وعلى «تعاقدات» أو «قواعد». إن وجود رابطٍ داخلي أو غيابه بين دال ومدلول لا يُعَوَّضُ إطلاقا من جهة النظر هذه. إن الدلائل لا تدل بواسطة رابط من هذا النوع وإنما تدل بواسطة التعاقد الذي يثبتُها. وبمعنى ما، فإن وجود مثل هذه الروابط غير التعاقدية من شأنه أن يعتم طبيعة الدليل الحقيقيةَ. ولهذا السبب «تحققُ الدلائلُ التامةُ الاعتباطية، أفضل من الدلائل الأخرى، نموذجَ الطريقة السيميولوجية». واللسان، باعتباره محكوما كليا بمبدإ اعتباطية الدليل (لقد تم اعتبار الكلمات المناسبة للطبيعة وصيغ التعجب كظواهر هامشية)، هو النسق الأكثر تميزا من بين أنساق الدلائل، وهذا ما يجعل من اللسانيات «النموذج العام لكل سيميولوجيا»(34).

(31) ص، 101

(32) ص، 100

(33) ص، 100

(34) ص، 101

استحالةُ وجودِ علمٍ للدلالة في المنظور السوسيري :

إن تحويل مبدإ اعتباطية الدليل إلى مبدإ سيميولوجي يَقصي، إذن وبحق، كل دراسةٍ لأنماط الرابط الموحِّد بين الدوال والمدلولات من ميدان السيميولوجيا السوسيرية. وهكذا، فلا وجود لتصنيف للدلائل معتمد على طبيعة هذه الروابط — كما هو الحال في تصنيف بورس الشهير للدلائل إلى «أمارة» و«أيقونة» و«رمز»[35] — في إطار السيميولوجية السوسيرية. إلا أن نتائج الموقف السوسيري تذهب إلى أبعدَ من ذلك، لأن هذا الموقف يشكك حتى في إمكانيةِ وجودِ «علم الدلالة» بالمعنى الذي قدمه كارناب لهذا المصطلح مَثَلاً[36].

وقد نتذكر أن كارناب قد أسند لعلم الدلالة مهمةَ دراسة العلاقات بين الدلائل ومُعَيَّناتها. وعلى العموم، فإن علمَ الدلالة هو «نظريةُ العلاقات بين لسان ما... وبين ما يسمح اللسان بالحديث عنه»[37]. إن المفهوم الأساسي لعلم الدلالة هو، إذن، مفهوم «القاعدة الدلالية»، أي مفهوم قاعدة معينة تقيم تضايفا بين دليل وما يُعَيِّنُهُ ويشير إليه[38]. وكل نمط من أنماط الدلائل يتميز بقاعدة دلالية ذات نمط مختلف، حسب ما يراه موريس. فالقاعدة الدلالية «للأمارة» مثلا هي أن دليلا أماريا يعين ما يوجِّه الانتباهَ إلى شيء ما»[39]، والقاعدة الدلالية للأيقونة هي أنها تعين الأشياءَ التي لها مجموعة ما من الخاصيات التي تتوفر هي نفسُها عليها. ولأن سيميولوجيا سوسير لا تُوَفِّرُ أيَّ موقع للثلاثية : أيقونة — أمارة — رمز، فإنه لا يمكن أن يكون لديها مكانٌ لمختلف أنماط القواعد الدلالية التي تتفرع عنها. وفي نهاية

(35) انظر ص 121 — 123

(36) انظر الاستشهاد اعلاه.

(37) 1956، ص 233 .

(38) موريس، 1938، ص 101

(39) نفسه

التحليل، فإن سوسير، وهو يجعل الرابط بين الدال والمدلول في داخل الدليل نفسه ويعتبره اعتباطيا في الجوهر، يقصي من ميدان السيميولوجيا دراسة هذا الرابط نفسه، أي دراسةَ العلاقاتِ بين اللغة وبين ما تتحدث عنه.

وقد يعترض المرء بأن هناك، على الأقل، محاولات لتطوير «علم الدلالة البنيوي» المستلهم من سوسير. فكيف نفسر هذه المحاولات ؟ ولنذكر، بادىء ذي بدء، أن كارناب[40] يقسم علم الدلالة، كما يفعل كوين[41]، إلى قسمين، نظرية الماصدق (= «نظرية الاحالة») ونظرية المفهوم (= «نظرية المعنى»). ويهتم القسم الأول بمفاهيمَ مثل «تعيين» و«تسمية» و«صدق»، الخ، ويهتمُّ القسمُ الثاني بمفاهيم مثل «ترادف» و«تحليلية»، الخ.. و«يحتفظ» مقدما التعريف الأصلي للسيميوزيس بتمييزه بين الشيء ومؤوِّل دليلٍ ما، في الواقع، بمكانٍ لهذا التقسيم لعلم الدلالة. والحالُ أن مما له دلَالَةُ أن تكون الخطوة الأولى لعلم الدلالة المستلهم من سوسير هي الرفضُ المسبق لـ «نظرية الاحالة». إذ ترفضُ هذه الخطوة «التصورات اللسانية التي تعرِّف الدلالة باعتبارها العلاقةَ بين **الدلائل والأشياء**» وترفض «قبول البعد التكميلي **للمرجع** الذي يدمجه علماء الدلالة «الواقعيون» (أولمان) في النظرية السوسيرية للدليل»[42].

ويبدو أن هذه الخطوة لا تحتفظ إلا بـ «نظرية المعنى» كحقل مُمكن «لعلم الدلالة البنيوي». إلا أن نظرة غيرَ متسرعة لنمط العلاقات أو البنيات المدروسة من قبل «نظرية المعنى» تبينَ أن الأمر لا صلة له بالعلاقات بين الدوال والمدلولات، وإنما يتعلق، بالأحرى، بالعلاقات بين الدوال نفسها. ان العلاقات «الدلالية» (التقابل والترادف والتضمن

(40) 1956، 18 ـــ 25، 233
(41) انظر مثلا، 1951\2، ص 21
(42) كريماس، 1966، ص 13

الخ..) هي علاقاتُ تعارض وتعادُل أو تعلق بين التعابير اللسانية، وليستْ علاقاتٍ بين التعابير و«معانيها» أو بين هذه «المعاني» وحدَها[43]. وهذه هي جهة النظر التي يتبناها لاينْس بشكل واضح، إذ يرى أن ترادف تعبيرين، يشكِّل جزءا من معنى كل منهما. وبشكل أعم، فإن معنى تعبير لسانيٍّ ليس إلا مجموع علاقات المعاني (ترادف، تقابل، الخ..) التي يُقيمها هذا التعبير مع المكونات الأخرى للمعجم[44]. وبهذا المعنى يمكننا القول أن «هدف علم الدلالةِ هو بنينة نسق الدوال منظورا إليها كدوال»[45]. إلا أن ما نسميه بـ «علم الدلالة» يسقطُ كلّهُ في نهاية التحليل في يد التركيب أي دراسة العلاقات بين الدلائل[46]. ولذا يمكننا القول أن هذا النوع من علم الدلالة البنيوي ليس علم دلالة «حق».

الأساس الاجتماعي لمفهومي القيمة واعتباطية الدليل :

وينبغي أن نلاحظ، مع ذلك، أن حصرا من هذا النوع لميدان علم الدلالةِ يبدو مُشتقا، بالضرورة من مفهوم «القيمة السوسيري». فالقيمة أو «موقع العنصر في النسق» هو الذي يحدد ماهية دال ما[47]. والقيمة أيضا هي التي تُشكل، في نهاية الأمر، «محتوى» دليل أو «معناه». إن «التصور» الذي يُكوِّن مدلول دليل ليسَ مُعطىً سلفا بالنسبة لنسق من الدلائل، فهو «ليس سوى قيمةٍ محدودةٍ من قبل

(43) انظر كوين، 1951، ص 48

(44) 1968، ص 428

(45) كرانجر، 1968، ص 127

(46) تلك هي الخلاصة التي يمكن استنباطها أيضا من التعريفات الصارمة المقترحة من قبل كرانجر (1971، ص 73). وكذلك تشومسكي (1955، ص 47) : «... الترادف الذي هو أيضا، اذا أحببتم، علاقة تركيبية شكلية، لأنه يتعلق بتعابير لسانية....».

(47) سوسير، 1915، ص 153 ــ 154

(48) ص 162

علاقاته مع القيم المماثلة»[48]. و لا يبدو، إذن، أن لعالِم الدلالة الأمين للقراءة «التقليدية» **للدروس** اختياراً آخرَ ممكناً غير اختيار اختزال علم الدلالة إلى التركيب. وسنرى قريبا أنه قد تم، مع ذلك، التفكير في بديل. وقبل ذلك، تفرض بعض الملاحظات الاضافيةِ المرتبطةِ بمفهوم القيمة السوسيري نفسها.

أولا، لنلاحظ أن مفهوم القيمة، حسب سوسير، مفهوم مركزيٌّ في كل النسق السيميولوجي. وبالفعل، فالنسق يعني أن «العناصر تتوازنُ بشكل مُتبادل وفقَ قواعد محددة»[49] فما يُعَوَّل عليه لتحديد طبيعتها هو، إذن، مجموعُ تَعارضاتها واختلافاتها. وبهذا المعنى يمكننا أن نؤكِّد أن وحدات نسق سيميولوجيٍّ «ذاتُ طبيعة اختلافية صرف»[50]. وبعبارة أخرى ف «إن مفهوم القيمة يتضمن مفاهيم الوحدة والكيانِ الملموس والواقع». أو أيضا إن «مفهوم التماثلِ يلتبسُ بمفهوم القيمة والعكسُ صحيحٌ»[51].

ثانيا، إن مبدأ مركزية القيمة المرتبط بمبدإ اعتباطية الدليل هو الذي يفسر، في النهاية، ضرورة اعتبار «السيميولوجي» شيئاً لا ينفك عن وظيفةٍ اجتماعية. إن القيمة تخضع للقواعدِ أو للموضعات التي تتحكم في النسقِ، و لا يمكن لهذه القواعد أو المواضعات، باعتبارها لا تتأسس على روابط «طبيعية» بين الدليل والمدلول، أن تثبت إلا بواسطة مجتمع يرسِّخها :

«إن الجماعة ضروريةٌ لوضع قيم تجدُ مُسَوِّغ وجودها في الاستعمالِ والتراضي العام، أما الفرد، بمفرده، فهو عاجزٌ عن أن يضع أية قيمة»[52].

49 ص 154

50 ص 167

51 ص 154

52 ص 157

ـــ علم الدلالة (أو السيميولوجيا) باعتباره بنية لعالم الدلالات : ألجيرداس جوليان كريماس.

ومع ذلك فقد حاولَ علمُ الدلالة ـــ ومعهُ السميولوجيا ـــ دون أن يقطعَ صلاتهِ بسوسير، الانفلاتَ من اختزاله إلى مجرد بنية للدوال، هذا الاختزالُ الذي يظهر أنه ضروري في المنظور السوسيري. يسلم كَريماسْ، على سبيل المثال، بالطابع المستقل للدلالات ويُسندُ إلى علم الدلالة مهمة وصف بنينة «عالم الدلالة المحايث»[53]. وينظِّم هذا العالم (الدلالي) حسب كَريماس في «بنيات» التعارض التي يستقل نمط وجودها عن نمط حضورها في الأفعال التواصلية[54]. وهكذا اذن فإن عالم الدلالة «سابق بحق... على تمظهر عناصره المُكَوّنة داخل الخطاب»[55]. ولا يعني هذا مجرد وجود بنيات الدلالة خارجَ أفعال الكلام، الشيء الذي قد لا يعملِ الا على تكرارِ التعريفات السوسيرية لـ «الدليل» و«القيمة». يعتبر كَريماس (هذه البنيات) مستقلة أيضا عن اللسان او السنن الذي ليست وحداته ـــ الوحدات المعجمية والكلمات المركبة والمركبات الخ ـــ الا مَكَاناً لـ «تمظهر» الوحدات الدلالية التي لا تماثلها ولا تشاكلها.[56] واذن فَعالَمُ الدلالة يتسامى عن كلِ لغة ويتخذ له موقعا في مستوى الادراك. ولهذا «يعتبر علم الدلالة نَفْسَهُ صراحة مُحاولةً لوصف عالم الصفات المحسوسة»[57]. إنها بعبارة أدق جزء من أجزاء «علم الدلالة العام»[58] أي «السميولوجيا» التي تهتم مباشرة بدراسة «مجموع المقولات والأنساق المعنية المُمَوْضعةِ

53 1966 ص 55 ـــ 85
54 نفسه ص. 36
55 نفسه ص. 55
56 نفسه ص. 30
57 ص 9
58 ص 16

التي تمكن مُلامَستُها على مستوى الادراك»[59] ولنختبر عن قرب هذا المفهوم للسميولوجيا، قبل انتقاده.

يميز كَريماس نمطين من الوحدات الدلالية («المعاني الذرية» أو الذرات المعنمية أو ببساطة «المعانم») التي هي «السمات المميزة» و«العناصر الاختلافية» او الوحدات الدلالية الصغرى[60] و«المعانم السياقية» (أو الكلاسيمات) التي قيل عنها، بطريقة غامضة إنها تشكل مساهمة السياق اللساني لأجل تعيين المعنى[61]. وهذان النمطان من المعانم يأتلفان ليكونا «مدلولات» وحدات التمظهر التي هي «المدلولات السياقية» والمدلولات السياقية الواصفة»[62]. يحدد كريماس المستوى «السميولوجي» للغة باعتباره بنينة المعانم الذرية، في حين أن المستوى الدلالي يناسب اجمالا بنينة المعانم السياقية[3]. وعلى العكس من المستوى الدلالي الذي يتوجه — رغم أنه ينتمي الى «عالم الدلالة المحايث» —[63]. نحو الخطاب، ويظهر أنه يخضع له، فان المستوى السميولوجي يتميز بوصفه مستقلا استقلالا جذريا بالنظر إلى كل شكل لساني، أو غير لساني، تمظهر الدلالات[64]. ينبغي للسميولوجيا لاجل وصف هذا المستوى أن تنطلق من جرد واسع

(59) ص 64

(60) ص 22 و 45

ص. 45، ص. 50 — 52، تسمح المعانم السياقية بحل، أو على الأقل بتقليص ، الغموض الملازم للمعانم. ان وظيفتها شبيهة بوظيفة «قيود — الاختيار» في نظرية كاتز الدلالية (1966 ص. 154 وما بعدها) ومع ذلك فإن هذين المفهومين فوق أنهما مربوطان مباشرة بـ «المداخل المعجمية» أو «الوحدات المعجمية» بالامكان التعبير عنهما بمصطلحات الوحدات الدلالية الاخرى عند كاتز أي بـ «المميزات الدلالية» التي تمكن مقارنتها بمعانم كريماس. ان لهذا الاجراء فضل تأسيس النظرية على نمط واحد من الوحدات الدلالية الاساسية. يواجه كريماس هذه الامكانية (ص. 47) إلا أنه يرفضها (ص. 53) دون تقديم حجج مقنعة.

61 ص. 108

62 ص. 69

63 ص. 56، 59، 61

64 ص. 68

ومتنوع ما أمكن ذلك، من وحدات التمظهر، وذلك لأجل أن تستخرج، عبر التحليل، المعانم المكونة. إن المُقارنة بين جرود متعددة مأخوذة من ألسنة متعددة (ينبغي أن نتحدث هنا، بطبيعة الحال عن جرود مأخوذة من كل أنساق الدلائل أو وسائل التعبير وليس عن مجرد الألسنة الطبيعية، وذلك لأجل ضمان شمولية لائحة المعانم المتخلصة) ينبغي أن تعمق التحليل وأن تصل في النهاية إلى عدد محدود من المعانم[65] التي تسمح بالاحاطة «بعدد كبير من الألسنة الطبيعية أو بعديد من الحالات الدياكرونية للسان بعينه»[66]. بهذا المعنى تعبر هذه اللائحة من المعانم الشاملة، الأولية والثابتة مع التطور الدياكروني عن أساس كل النشاط المعرفي أو عن خلفيته المتمفصلة حول عدد قليل من مقولات الفكر الانساني[67] ومن وجهة نظر عملية يمكن لهذه اللائحة أن تستخدم لبناء «اللسان الوسيط» الذي يبدو ضروريا في الترجمة الآلية ولأجل إنشاء لغة عالمية[68]. الخ. [...]

السميولوجيا باعتبارها العلم كله .

الاعتراض الأساسي الذي يمكن أن يثار ضد مثل هذا التصور لعلم الدلالة وللسميولوجيا هو أنه تصور لا يشكل علما للدلائل بمعناه الدقيق. إن «عالم الصفات الحسية» هو في نهاية المطاف موضوع العلم. ووصفها إذن هو مهمة «علم من الدرجة الأولى وليس مهمة علم اللغة»[69] ومن الملاحظ أن نقدا من هذا القبيل ينطبق ليس فقط على السميولوجيا التي تستلهم سوسير مثل سميولوجيا كريماس، ولكنه

65 ص. 109
66 ص. 106
67 ص. 65—6
68 ص. 40، 53 — 54، 106 — 107.
69 ـ كـ جر 1968 ص 127

ينطبق أيضا على سميوطيقا موريس. وبالفعل فإن موريس يسند إليها أهمية مزدوجة، وهو يحاول إبراز الدور المركزي للسميوطيقا، في إطار مشروع توحيد العلوم. فمن جهة، مادام المطلوب من كل علم هو التعبير عن نتائجه بواسطة دلائل، والسميوطيقا هي من حيث المبدأ لغة واصفة قابلة للتطبيق على كل أنماط الدلائل، فإنها تظل جوهرية لأجل حل المشاكل المتعلقة بأشكال التعبير العلمية. وبهذا المعنى فإنها تضطلع بدور أورغانون الذي طالب به المنطق في السابق. إلا أنه من جهة أخرى وفي الحدود التي لا يكون فيها كل علم تجريبي، بجميع الاعتبارات، إلا «محاولة لاكتشاف المعطيات التي يمكن استخدامها كدلائل جديرة بالثقة»[70]، فإن السميوطيقا باعتبارها علم الدلائل قد تكون أيضا علم هذه الدلائل الجديرة بالثقة». إلا أن هذه الدلائل ليست سوى «دلائل الطبيعة» التي يعمل العلم لأجل «تَفْكِيكِهَا»، أي أنها الموضوع الخاص للعلم نفسه لا لعلم الدلائل. إن تأويلا أكثر تسامحا لاقتراح موريس يكمن في مواجَهة السميوطيقا باعتبارها مُطَابِقَةً لعلم مناهج العلوم أو للعلم الواصف. وكيفما كان الأمر، فإن السِّميولوجيا عند كريماس، كما هي عند موريس، قد تَفْقِدُ تَمَيُّزها بآعتبارها «علما للدلائل».

بورس : السميولوجيا والمنطق ونظرية المعرفة :

إن السبب العميق لتحلل موضوع السميولوجيا عائد، فيما يبدو، إلى اعتماد مفهوم جدّ واسع لـ «الدليل» كنقطة انطلاق. والتمظهر الآخر ذو الأهمية الخاصة لهذا التوسع الذي خضع له مفهوم الدليل هو تطبيق بورس لهذا المفهوم على «الأفكار». وبالفعل فإن الاجابة، بالنسبة إليه، عن السؤال : هل نستطيع التفكير دون دلائل ؟

70 موريس 1938، ص. 134.

ينبغي أن تكون بالنفي. ويستدل على ذلك بالشكل التالي : إن «التفكير بواسطة الدلائل» هو وحده الذي يمكن الكشف عنه بواسطة «وقائع خارجية»؛ إلا أن الفكر لا يمكن التعرف عليه إلا بواسطة وقائع خارجية. والفكر الذي لا يمكن التعرف عليه لا وجود له. والنتيجة هي أن «كل تفكير ينبغي أن يكون، بالضرورة، بواسطة الدلائل»[65]. ويعتقد، إضافة إلى ذلك، أن كل تفكير هو دليل[66]. هذا يعني من بين ما يعني، أنه يجب أن نطرح، فيما يخص الأفكار، نفس الأسئلة المطروحة بخصوص كل دليل، أي ما هو مؤوله وموضوعه وشارحه. («ولنتساءل عن الأطراف الثلاثة التي تحيل عليها الفكرة ـ الدليل» [67] وما هي علاقاتها المتبادلة. وبعبارة أخرى، فإن الدلائل ـ الأفكار هي بحق موضوع بحث سميوطيقي خالص. إن متابعة البحث في : Some consequences of four incapacities [68] يقود إلى دراسة ظواهر الوعي مثل الاحساس والادراك والانتباه والاستدلال. أي يقود إلى علم نفس (أو إلى ظاهراتية؟) المعرفة. وينتمي كل هذا في رأي بورس إلى مجال السميوطيقا.

المرجح أن هذا النهج من الاستدلال هو المبرر الذي سمح بالتطابق، عند بورس، بين السميوطيقا والمنطق الذي هو «بمعناه العام مجرد تسمية أخرى للسيميوطيقا» [69] أو أكثر من ذلك، كما يقول موريس : «التحليل المنطقي بالمعنى الأوسع للكلمة تحليل مماثل لتحليل الدلائل» [70] ولا يصدق هذا القول الا على المعنى الأعم لكلمة «المنطق». والمنطق بمعناه الخاص هو مجرد بعد من أبعاد السميوطيقا :

65 - 5251
66 - 5253
67 - 5283
68 - - 309 - 5283
69 - 2227
70 - 1938 ص 126

«علم ما هو على سبيل التقريب صادق بالضرورة، وذلك بالنظر إليه في علاقته بتمثيلات أيِّ عقل علمي، لأجل أن تنطبق على أيِّ موضوع أيْ لأجل أن تكون صادقة. وبعبارة أخرى، فإن المنطق، بمعناه الدقيق، هو العلم الشكلي لشروط صدق التمثيلات»[71]. وهذا تمييز للمنطق مختلف عن التصور الشائع الذي يُغَلِّبُ الجانب التركيبي، على غرار ما يفعل موريس («ان التحليل المنطقي، بمعنى أضيق، ليس إلا جزءا من تحليل الدلائل، مثال ذلك دراسة العلاقات التركيبية للدليل المقصود») [72]

إن المنطق بمعناه الدقيق يطابق بالتقريب، عند بورس كما عند فريج (1956)، علم الدلالة وبالضبط «نظرية الاحالة» المشار إليها أعلاه. ولهذا أهمية أكبر من البعدين السابقين اللذين حددهما بورس في هذه الفقرة نفسها. وهذان البعدان هما «النحو الخالص» و«البلاغة الخالصة». الأول الذي يهتم بتحديد ما يجب أن يكون صادقا في علاقته بتمثيلات مستخدمة من جانب أيِّ عقل علمي حتى يتمكن من اكتساب معنى (meaning) قارنه بورس بـ «الأنحاء التأملية» للعصور ينطبق أيضا على سميوطيقا موريس. وبالفعل فإن موريس يسند إليها أهمية مزدوجة، وهو يحاول إبراز الدور المركزي للسميوطيقا، في إطار مشروع توحيد العلوم. فمن جهة، ما دام المطلوب من كل علم هو التعبير عن نتائجه بواسطة دلائل، والسميوطيقا هي من حيث المبدأ لغة واصفة قابلة للتطبيق على كل أنماط الدلائل، فإنها تظل جوهرية لأجل حل المشاكل المتعلقة بأشكال التعبير العلمية. وبهذا المعنى فانها تضطلع بدور أورغانون الذي طالب به المنطق في السابق. إلا أنه من جهة أخرى، وفي الحدود التي لا يكون فيها كل علم تجريبي، بجميع الاعتبارات، إلا «محاولة لاكتشاف المعطيات التي يمكن استخدامها

71 2229

72 1938 ص.126.

النمط الخاص من الدلائل يصبح من الاهتمامات المركزية لكل فرع من فروع السميوطيقا. ولا يصبح بورس في هذا الشأن وحيدا فهو يبدو أنه يهتدي باقتراحات لوك المصطلحية إذ يطابق هو أيضا بين «المنطق» و«السميوطيقا»، بل إن الحقل الذي حدده يغطي جزءا مهما من الأعمال «السميولوجية» للايبنيتز وفريج وحتى لايديولوجيي نهاية القرن الثامن عشر.

ولنتذكر أن بورس يتكلم في الفقرة السابقة عن «العقل العلمي» ويصف السميوطيقا باعتبارها علما «يكاد يكون ضروريا أو شكليا» وهو يقصد بذلك إلى «أننا نلاحظ خصائص الدلائل التي نعرفها، وأنه انطلاقا من ذلك القبيل من الملاحظة بواسطة إجراء أسمح بتسميته **التجريد** نجد أنفسنا منساقين إلى إثباتات من الممكن جدا أن تكون خاطئة (وهي إذن ليست بمعنى معين، ضرورية اطلاقا) والتي ينبغي أن تكون عليها خصوصيات جميع الدلائل المستعملة من قِبَل عقل علمي»[74] وبعبارة أخرى، لم يتم تصور السميوطيقا باعتبارها علما خالص الوصفية، انها تحتوي على خطوة معيارية جوهرية، ولا تقف عند حدود جمع المعطيات وتعميمها على السلوك التركيبي والدلالي والتداولي للدلائل، بل تصوغ، انطلاقا من المعطيات، قواعد تداولية ودلالية وتركيبية نمطية أولية تميز استعمال الدلائل استعمالا مثالي الجودة. وبهذا المعنى فهي دراسة **قبلية** لكل الأشكال **الممكنة** للسميوزيس.

والجدير بالملاحظة أن سوسير نفسه، رغم أن تلامذته الامريكيين قد أكدوا على الطابع **الوصفي** في جوهره، للسميولوجيا واللسانيات، يبدو وكأنه يسند إلى مبادىء السميولوجيا خاصية معيارية **قبلية** وثابتة دياكرونيا. وهذا ما يتضح من مقارنته لمبادىء السميولوجيا بقواعد لعبة الشطرنج الثابتة بشكل نهائي، في حين أن الحالات السانكرونية للسان ما قد قورنت بترتيب القطع على رقعة الشطرنج[75]

74 _ 2227

75 - 1967 ص. 126

ومن جهة أخرى يُتَعَرَّفُ على نفس الموقف عند كريماس الذي يرى أن «وصفا استقرائيا لن يتجاوز أبدا؛ حدود مجموع دال معطى» وهذا الوصف لن يكون إذن كافيا لتأسيس علم دلالة عام «قادر على وصف أيِّ مجموع دال تحت أيِّ شكلٍ يقدم لنا» وينبغي، في رأيه لاجل الوصول إلى هذا الهدف، ألا نتردد في استعمال الاستنباط والتبديه [76] أي اللجوء أيضا إلى تبني وجهة نظر معيارية. وفي هذا يتفق سوسير وبعض تلامذته الأوروبيين مع التصورات المنهاجية الثورية للمدعو تشومسكي.

السميولوجيا باعتبارها علم أنساق الدلائل ذات الوظيفة التواصلية.

لقد طالب بعض السميولوجيين (بويسنس وبرييطو ومونان)، تلافيا لتفكك موضوع السميولوجيا ـــ الشيء الذي قد يعني في نظرهم نهايتها باعتبارها معرفة علمية ـــ بالعودة إلى الفكرة السوسيرية بشأن الطبيعة الاجتماعية للدلائل. لقد حصروا السميولوجيا بمعناها الدقيق ـــ وهم يزعمون ابراز ما كان خفيا في الدروس ـــ في دراسة أنساق الدلائل ذات الوظيفة التواصلية. وهكذا يذهب مونان إلى القول بأنه ينبغي لاجل تعيين الوقائع التي تدرسها السميولوجيا تطبيق «المقياس الأساسي القاضي بأن هناك سميوطيقا أو سميولوجيا إذا حصل التواصل» [77] ويدعم برييطو هذا الموقف بالاستشهاد بموقف بويسنس : «ينبغي للسميولوجيا حسب بويسنس، أن تهتم بالوقائع القابلة للادراك المرتبطة بحالات الوعي والمصنوعة قصدا لأجل التعريف بحالات الوعي هذه، ولِأجلِ أن يتعرف الشاهد على وجهتها... التواصل في رأي

76 ـ ص 16 ـــ 17.
77 ـ 1970. ص 00

بويحنس هو ما يُكوِّن موضوع السميولوجيا»[78].

يعارض هؤلاء المؤلفون، بتبنيهم لهذا الموقف، كل أولئك الذين يسندون إلى السميولوجيا مهمة جد عريضة وهي دراسة كل الظواهر الدلالية. يوجد ضمن هذه الفئة كريماس وبارت كما يوجد ضمنها أيضا موريس وبورس مثلما رأينا.

والاعتراض الأساسي على هذا عين الاعتراض الذي تمت الاشارة إليه أعلاه : السميولوجيا، حسب هذا التصور، ستصبح دراسة «للأمارات» لا «الدلائل» السوسيرية، والحال أن «الأمارة هي واقعة قابلة للملاحظة تُعْلِمُنَا بواقعة أخرى ليست ملحوظة بشكل مباشر». إلا أن «التأويل الصائب لدلالات الأمارات هو كل العلم». إن التأويل نشاط مختلف اختلافا عميقا عن تفكيك الدلائل وهذا ما نستفيده من المنهج العلمي والابستيمولوجيا كليهما لا من اللسانيات والسميولوجيا[79]. وقد انصبت أعنف انتقادات مونان ضد بارت، إلا أنه استهدف أيضا ليفي ستروس ولاكان وموريس وآخرين. لم يكن كريماس هدفا مباشرا لهجومه، إلا أنه يوجد في نفس السبيل الذي يمر عبره الهجوم، إذ أنه لا يكتفي بالتمييز في اللغة بين «وظائف التواصل» و«وظائف الدلالة»[80] ولا يكتفي بإسناد مهمة دراسة هذه الوظائف الأخيرة بالخصوص إلى السميولوجيا بل يعتبر مفهوم القصدية عاجزا عن الإحاطة بنظام الرسائل، ويعتبره غير إجرائي على مستوى الوظائف التواصلية نفسها : «لا يمكننا الأخذ بالتفسير الذي يحاول الإحاطة بنظام الرسائل.. اعتمادا على قصدية المتكلم»[81] في حين أن بارت يكشف بوضوح أحيانا الطبيعة الغامضة لمفهومه عن «السميولوجيا»

78 — بريطو 1968 ص 94

79 — مونان 1970 ص 194

80 1966 ص 115 — 116

81 ص 69

وذلك حين يذهب مثلا إلى أن السمة المشتركة الوحيدة بين كل المصطلحات «السميولوجية» («دليل» «رمز» «أمارة» «تمثيل» «allégorie» «علامة» «أيقونة») هي أنها جميعا «تحيل بالضرورة على علاقة بين طرفين متعالقين..» [82]. وهذه سمة أوسع من أن تميز مجالا خاصا للبحث. هناك، إذن، بالنسبة لهذا التيار، قطيعة جذرية بين طريقة اشتغال «أمارة» ما (وطريقة اشتغال «رمز» ما ـــ بالمعنى السوسيري لا البورسي لهذا المصطلح ـــ[83] واشتغال «علامة» او «دليل» : «لا تشتغل الأمارة كما يشتغل الدليل، على الرغم من أنه يقال على سبيل تعدد معنوي وخيم العواقب : إن للاثنين **دلالة**» [84].

والنتيجة أن أول مهام سميولوجيا تؤكد كثيرا على أهمية هذه القطيعة هي تقديم تفسير لها، (تفسير بالمعنى الذي يعطيه كارناب لهذا المصطلح) إلا أن الجهود المبذولة في هذا السبيل أسفرت عن نتائج جد هزيلة، وبهذا يعترف بريطو نفسه حينما يكتب إنه على الرغم من ان التمييز بين العلامة والأمارة التي لا تعتبر علامة يمكن دائما إقامته في الممارسة دون صعوبة «فإننا في ظل الأحوال المعرفية الراهنة نجد صعوبة في اعطاء تعريف دقيق للعلامة مع تعيين الفارق الخاص الذي يميزها داخل الأمارات» [85]. إن أفضل تناول حسب بريطو هو القول بأن ما يميز الوظيفة التواصلية عن الوظيفة الدلالية حصرا هو القصدية التي تتجلى في الأولى لا الثانية : «ينبغي بدءا لأجل أن تُشَكِّلَ واقعة قابلة للادراك علامةً، أن تكون قد أُنْتِجَتْ لأجل استخدامها كأمارة» [86]

82 بارط 1964 ص 34

83 انظر دروس ص 101

84 ـــ مونان 1970 ص 197

يبدو أن مونان نسي هذا «التعدد الدلالي الوخيم العاقبة» مرتبط مع ذلك بقرابة حقيقية بين المفهومين. والواقع أن كل علامة هي امارة رغم أن العكس ليس صحيحا (بريطو 1968 ص 95) ان ما يفعله هو المطالبة بتجاهل هذه القرابة أو المشابهة وتركيز الاهتمام في مجرد الفوارق بينهما.

85 1968. ص.96

86 نفسه

إلا أن هذا القصد من الدرجة الأولى غير كاف، إذ «لأجل أن نكون بصدد علامة، ينبغي أيضا أن يكون ذلك الذي تُرْسَلُ إليه الإشارة قادرا على التعرف على الهدف الذي من أجله أُنْتِجَت الواقعة القابلة للادراك، وذلك شريطة ألا يكون نجاح العملية موضع نقاش»[87]. ينبغي إذن أن ندرج قصدا من الدرجة الثانية أي «القصد القاضي أن شيئا ما يُتَعَرَّفُ عليه باعتباره قد أُنْتِج بالقصد الأول».

هنا يقف بريبطو، إلا أن عدم كفاية هذا القصد المزدوج قد تم الكشف عنه بوضوح من طرف كرايس الذي هو، بدون شك، صاحب المجهود الأكثر جدية لأجل تفسير مفهوم «المعنى» (أي «الدلالة غير الطبيعية» أو «التعاقدية» المميزة لكلمات اللغات الطبيعية التي يعارضها بـ «الدلالة الطبيعية» التي تخص الدلائل «الطبيعية» مثل الأعراض والخرائط الخ)[88] بمنطق القصد التواصلي. ليس هذا موضع تقويم هذا المجهود. ولنقل فقط، باستثناء كون مفهوم القصد نفسه بعيدا عن النضج الكافي لأجل استخدامه كأساس لتفسير «المعنى» والوظيفة التواصلية للغة، ان حل كرايس يقود فيما يبدو إلى تكرار غير محدود من القصد من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة... وبهذا نتدرج نحو اللانهاية بشكل يضع جدواه [الضمير يعود على الحل] موضع ارتياب. يدلي ماكاي[89] Mackay بحجة ممتازة : فهو ينتقد تكاثر المقاصد في نظرية كرايس ويظهر كونها إما ملائمة بشكل تام أو عاجزة عن حل بعض الصعوبات الأساسية التي تثيرها النظرية نفسها. وحاول زيف[90] من جهة أخرى أن يظهر أن مقاصد متكلم هي مقاصد غير مميزة إطلاقا لأجل تحديد معنى عبارة ما.

87 _ نفسه

88 _ كرايس 1957 ص. 41

89 _ ما كاي 1972

90 _ زيف 1967

إذا كان تفسير اختلاف الوظائف يبدو ملتويا فإن آثار هذا الإختلاف مسملة بوضوح : فحيث تكون الوظيفة التواصلية فقط أو القصدية يكون شرعيا الحديث عن «النظام» و«القيمة» و«السمات المميزة» و«الدال» و«المدلول» الخ إذ إن كل هذه المفاهيم يُفْتَرَضُ فيها الاعتماد على مفهوم القاعدة او التعاقد، وهي تخضع بدورها، لوجود المقاصد التواصلية، فكل استخدام هذه المفاهيم، بدون الكشف مسبقا بأننا أمام دلائل ناتجة عن القصد، يعتبر اقتراضا غير مبرر، وهو بالتالي خطير أكثر مما هو خصب بالنسبة لمصطلح اللسانيات السوسيرية ومنهاجيتها [91]

يفتقر تمييز الوظائف إلى تحديد دقيق، ويكون النقد لذلك مبررا بما فيه الكفاية، ولكن ينبغي الاعتراف أنه يبدو وكأن هذا التمييز يرسم حقا خطا لفصل أساسي إن لم يكن في حقل عالم الدلائل، فإنه على الأقل فصل بين المواقف المعاصرة في مواجهتها للدلائل واللغة، وهذا تثبته التقابلات المتوازِيَة الموجودة في المجالين المترابطين ترابطا وثيقا إلا أنهما متمايزان : اللسانيات وفلسفة اللغة.

الدلالة الشكلية مقابل التداولية في فلسفة اللغة

لنبدأ بفلسفة اللغة. إن السؤال الأساسي المطروح هنا هو «ما معنى عبارة ما أو ما دلالتها.»[92]. يمكن ان نميز بوضوح اتجاهين معاصرين لتناول هذه المسألة. يسمي ستراوسن[93] احدهما اتجاه مُنظري «المقاصد التواصلية» والآخر اتجاهَ منظري «الدلالة الشكلية». لقد

91 ـ ستراوسن 1970 ص 5

92 ـ هناك أسئلة أخرى وثيقة الارتباط بهذه : «ما معنى أن نعزو معنى لتعبير لغوي؟ «ما معنى «س له معنى»؟ الخ (انظر الستون 1964، ص 10) فيما يتعلق بالمشاكل التي يثيرها شكل السؤال نفسه ينظر بلاك (1962) ص 17 ـ 24

93 ـ ستراوسن 1970 ص 4.

أشرنا سابقا إلى بعض أفكار كرايس الممثلة للاتجاه الأول ومن ممثليها أوستين وفتجنشتاين في أبحاث. إن الأطروحة الأساسية عند المدافعين عن هذا الموقف هي أنه من المتعذر تفسير مفهوم المعنى اللغوي تفسيرا مُرضيا بدون الاحالة على مقام التواصل. وهم يعلمون جيدا أن معاني عبارات لغوية تتحدد بنسق من القواعد التركيبية والدلالية، إلا أنهم يؤكدون أن طبيعة هذه القواعد لا يمكن أن تكون مفهومة إلا إذا استعملنا مفهوم القصد التواصلي الموجه نحو مستمعين. وهذا يطابق التأكيد أن الوظيفة التواصلية خاصية جوهرية للغة، وهي إذن وظيفة مُحَدِّدَة لما يتعلق بقانون القواعد والوحدات اللسانية.

الأكيد أن منظري الدلالة الشكلية ــ أمثال فريج وتارسكي ودافيدسن ــ يعترفون بأن اللغة تستعمل لأجل التواصل إلا أن هؤلاء يرفضون أن يعتبروا هذه الوظيفة السمة الجوهرية للغة وعلى الرغم من إمكان استخدام نسق القواعد الدلالية والتركيبية المكونة للغة، لأجل التواصل، فإن هذا النسق من القواعد ليس نسقا لأجل التواصل[94] ينبغي إذن أن نتمكن من تفسيره ــ والاجابة بذلك على السؤال المتعلق بطبيعة المعنى اللغوي ــ بغض النظر مطلقا عن مقامات [أو احوال] التواصل أو المقاصد التواصلية، والتفسير الذي يقترحونه يستخدم المفهوم الدلالي شروط الصدق. المعروف أن تارسكي قد حدد، للغات الشكلية، مفهوم الصدق تحديدا دقيقا. وما يريد دافيدسن[95] ابرازه هو : أ) إمكانية تعريف مماثل للغات الطبيعية. وب) ملاءمة مثل هذا التعريف لوصف معاني التعابير اللغوية. إن الفكرة المركزية هي أن إعطاء معنى لجملة ما هو، جزئيا على الأقل، تعيين شروط صدقها. إلا أنه نظرا لعدم وجود عدد محدود من الجمل التي يستطيع أن يتلفظ بها أو يفهمها ذلك الذي يتحدث لغة ما، فإن

94 انظر موناك 1970 ص. 188، 195، 207، 209، 213 الخ

95 1967، 1970

تعيين شروط الصدق قد لا يكمن في لائحة من الجمل واحدة بعد أخرى. ــ هذه اللائحة ستكون لا نهائية، وبالتالي مستحيلة. ينبغي لهذا التعيين أن يتم بواسطة تعريف متواتر recursive (أو تكراري) للصدق. سيسمح مثل هذا التعريف ــ مضافا إلى قواعد اللغة التركيبية والدلالية ــ بتفسير كيفية اشتقاق معاني الجمل (أي شروط الصدق) من معاني عناصر مميزة (منتمية إلى مخزون محدود) وهي عناصر تُكَوِّن المعاني الآنفة الذكر[96]. وبصفة عامة إذن فإن نمط النظرية الأولى يؤسس علم الدلالة على المفهوم التداولي للقصد التواصلي، في حين أن نمط النظرية الثاني يستهدف بناء علم الدلالة (خالص) مستقل عن أي مفهوم تداولي. لقد أشرنا آنفا إلى أن مشروعا من هذا القبيل يثير صعوبات جمة. وإحدى هذه الصعوبات، مثلا، تعود إلى كون معاني ــ وقيم الصدق ــ عديد من جمل اللغات الطبيعية خاضعة لسياق (أو مقام) استعمالها. وهذا، مثلا حال الجمل التي تتضمن عبارات إشارية من قبيل «هنا» «أنا» «الآن» الخ[97] يبدو أن هذه الواقعة تُظْهِر فيما يتعلق على الأقل بهذا النمط من الجمل، أن تحديد المعنى يقتضي، ضرورة، الإحالة على البعد التداولي. إلا أن منظري الدلالة الشكلية يتوفرون على وسائل لـ «تكييف» هذه الواقعة، وذلك، مثلا، بتعريف قيمة الصدق ليس باعتبارها خاصية الجمل ولكن باعتبارها علاقة بين الجملة والمتكلم والزمن[98] أي أننا بدلا من اعتبار قيمة الصدق دالّة الجملة وحسب (ص=(د ج)) نعتبرها دالة بمتغيرات ثلاث (ص=د (ج،م،ز)). يرى دافيدسون كذلك إمكانية حل المشكلة بتحويل قيمة الصدق إلى («خاصية» التلفظ «Utterance») (ص=د (ت)). إلا أنه ما دام هذا التلفظ هو بدوره محددا على الأقل بالمتكلم ولحظة التلفظ والجملة الملفوظة (ت=د (ج،م،ز)) فإن النتيجة

96 دافدسون 1970 ص.178 ــ 179

97 ــ أنظر بارميليل، 1954، 1963. وبنفيست 1956

98 ــ دافدسون، 1970، ص 180

الأخيرة ستكون مماثلة. ومع ذلك فإن المشكلة لا تحل بسهولة، إذ بامكان خاصيات سياقية أخرى، من غير المتكلم واللحظة، أن تكون مميزة لتحديد قيمة صدق ملفوظ معطى. ان التبعية السياقية ظاهرة لغوية أكثر انتشارا وأشد تنوعا مما يظن. وهذا يجعل تمكين النظرية الدلالية، بشكل مسبق، من كل الوسائل الضرورية لأجل الانفلات من المشكل[99]، أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا.

ليس هدفنا هنا أن نناقش إنجازات هاتين النظريتين. إنهما تعكسان، كل واحدة على حدة، الموقفين الأساسيين للتيارين الرئيسيين للفلسفة التحليلية المعاصرة أي «البنائية» «Constructionisme» و«الطبيعية» اللغوية[100]. وسيجرنا تقويم التيارين بعيدا جدا. يكفي أننا قد رسمنا نطاقيهما بشكل أولي، إذ أن هذا قد أظهر بوضوح أن الخط الفاصل الذي يتحدد بكونه يختار أو ينكر الوظيفة التواصلية باعتبارها تحدد اللغة، يحدد (أي هذا الخط) أيضا سلسلة من التعارضات حول مسائل جوهرية من قبيل العلاقات بين علم الدلالة والتداولية، والعلاقات بين اللغات الطبيعية واللغات الشكلية والترابط بين مفهوم الصدق ومفهوم المعنى. الخ

الوظيفة التواصلية مقابل الوظيفة «التعبيرية» في اللسانيات

إن تعارضا شبيها بالذي سبق يمكن أن يرصد في اللسانيات المعاصرة. فاللسانيون البنيويون يعرفون اللغة باعتبارها أداة وظيفتها

99 تمكن العودة، مثلا الى آراء دوميت Dummet (في ستال 1969 ص 276 — 278) فيما يتعلق بالمشاكل التي يثيرها الطابع الغامض لعديد من الكلمات. وتمكن العودة فيما يتعلق بنفس المشاكل إلى وايزمان 1945 بلاك 1970 ص 1 — 13 ودوميت 1958 — 1959 وهما معا يقترحان حلولا لهذا المشكل على الأقل. إننا نتناول مرة أخرى في الصفحات 44 — 47 المواضيع المطروقة هنا.

100 — هذه المصطلحات يقترحها باهليل للاشارة الى اتجاه (أو على الأصح لتفكيك) المشاكل الفلسفية بالتتابع عبر بناء لغات مشكلنة (كما هو الأمر عند «حلقة فيينا») أو بالاحالة على الاستعمال الدارج للغات الطبيعية كما نجد عند «فلاسفة أوكسفورد» أو عند فلاسفة اللغات الدارجة «انظر أيضا رورتي (1976) وكاتز (1966)».

الجوهرية هي التواصل[101]. وهنا يكمن الاختيار الأساسي الذي يحدد في نظرهم، بشكل شامل، وجهة نظر علم اللغة، والذي يلزم أن يقود اللساني في كل خطوة.

ان عمل اللساني لا يبدأ الا في اللحظة التي نميز فيها، ضمن جميع الوقائع الفزيائية والفزيولوجية، بين تلك التي تساهم في إقامة التواصل وبين الأخرى (غير المساهمة)[102] إن التواصل، كما رأينا، يتضمن القصدية، وليس هناك ظهور للمقصد إلا حيث تكون هناك إمكانية للاختيار بين عنصرين على الأقل. إن نظرية الإعلام تقول، في هذه الحالة، بأن العنصر الذي يتم اختياره [هو عنصر]، «حامل لخبر». ف «العناصرُ الحاملةُ لخبر هي وحدها إذن المميزة لسانيا»[103] [في نظر اللسانيات البنيوية].

إن هذه الواقعة تحدد كذلك المنهج الأساسي لاكتشاف الوحدات اللسانية. إن المنهج المدعو منهج الاستبدال[104]، أو بصفة عامة منهج التحليل التوزيعي هو الذي عليه أن يسمح بالوصول إلى جرد كامل للوحدات اللسانية. فاختيار الوظيفة التواصلية كمحدد للغة أمر حاسم، إذن، لكل خطوة لسانية في نطاق البنيوية.

والحق أن مارتيني يعترف بأن اللغة يمكن أن تكون لها وظائف أخرى، كأن تكون «حاملة للفكر» أو أن تسمح لشخص ما بـ «التعبير عن نفسه»، =«تحليل ما يحس به دون أن يهتم كثيرا بردود فعل مستمعين محتملين» أي دون رغبة في توصيل أي شيء»[105] غير أن مارتيني لا ينظر في هاتين الوظيفتين الا ليتخلى عن تحليلهما لعالم

101 ـ مارتيني 1960 ص 284

102 نفسه ص 38

103 نفسه

104 نفسه75

105 نفسه 13

النفس (وليس للساني)، وليستنتج أن الوظيفة التواصلية، أي وظيفة التفاهم، هي بحق التي يجب اعتبارها وظيفة مركزية لهذه الأداة التي هي اللغة»[106]

برغم أن مارتيني يشير في هذه الصفحة نفسها إلى النظريات التي تذهب إلى أنه قد لا يكون هناك فكر بدون لغة، [وذلك في قوله] : «يمكن أن نتساءل عما إذا كان النشاط الذهني الذي يعوزه الاطار اللغوي يستحق أن يسمى فكرا بالمعنى الدقيق». فسياق هذه الاشارة يبين بوضوح أنها لا يمكن أن تستعمل مثالا موضحا للأطروحة الهمبولدية القائمة على الترابط بين العقل واللغة : «اللغة والعقل مترابطان ترابطا لا انفصام له» كما أشار شميدت لذلك[107] ». أما موقف اللسانيات الشومسكية فهو بخلاف ذلك تماما، إنها تنظر إلى الوظيفة التواصلية، أو الأداتية للغة باعتبارها وظيفة فرعية أو ثانوية، وليس باعتبارها وظيفة أساسية. وإن تغيير الموقف بهذا الشكل يكوّن واحدا من «الخلافات الأساسية» بين وجهة نظر همبولدت التي يدافع عنها تشومسكي، ووجهة النظر «التصنيفية ـــ السلوكية» للبنيوية الأمريكية التي ينتقدها :

«وهكذا فإن أطروحة همبولدت التي ترى أن الوظيفة الأداتية للغة هي وظيفة فرعية ـــ إذ ليست خاصية مميزة الا لأنساق خاصة طفيلية بالنظر إلى اللغة ـــ تتعارض مثلا مع تصورات بلومفيلد أو فتجنشتاين اللذين يعتبران الوظيفة الأداتية أنموذجية وأساسية»[108].

ويمكن أن تكون للغة، حسب تشومسكي، وظائف أخرى مستقلة عن الوظيفة التواصلية : «إنه لخطأ تصور الاستعمال الانساني

106 نفسه

107 1968 ص 4 رقم 2

(أثبت المؤلف النص بالالمانية (المترجم)

108 964 ص 60

للغة [كما لو كان] إخباريا محضا، سواء كان ذلك على المستوى العملي أو القصدي، إن اللغة الإنسانية يمكن أن تستعمل للإخبار أو للتضليل أو لتوضيح الأفكار الخاصة، أو لإبداء نباهة، أو لمجرد اللّعب. فإذا ما تحدثت، دون قصد لتغيير سلوكك أو أفكارك، فإنني أستعمل اللغة بنفس الشكل الذي لو استعملتها به مع ذلك القصد»[109].

ويرى، فيما يتلو من كلامه في هذه الفقرة، ضرورة التخلي عن أية وجهة نظر وظيفية في اللسانيات وتبني وجهة نظر بنائية «خالصة»:

«إذا طمحنا إلى فهم اللغة الانسانية، والقدرات النفسية التي تدعمها، فيجب علينا أوّلا أن نتساءل عن ماهية اللغة، لا عن كيفية استعمالها، ولا عن الغرض من هذا الاستعمال»[110].

ومع ذلك فإن موقفه الأكثر تميزا يكمن في إسناد استعمال «عادي» أو متميز للغة، أي استعمالها كـ «أداة حرة للفكر»[111]:

«إن اللغة الانسانية، في استعمالها العادي لا تخضع لمراقبة الحوافز، وليست وظيفتها تواصلية وحسب، إنها بالأحرى أداة للتعبير الحُرّ عن الفكر، والاستجابة بطريقة مناسبة لمواقف جديدة»[112]

وبرغم هذا التأكيد (الذي تكرر عند تشومسكي عدة مرات) فإنه كثيرا ما انتقد لكونه لم يُدخل في مفهومه لـ «الكفاءة اللغوية» تفسير أهم القدرات اللغوية، أي القدرة على إنتاج أو فهم أقوال ليست **نحوية وحسب، ولكنها كذلك ــ وهذا كبير الأهمية ــ مناسبة للسياق الذي أنتجت فيه**[113]. وبالاضافة إلى ذلك فإن الاسم الذي أعطي لهذه القدرة، أي «الكفاءة التواصلية»[114] يجر إلى خلط مصطلحي خطير،

109 1968 ص 61 ــ 62
110 ــ ص 62
111 ــ 1968 ص 9
112 1966 ص 13
113 Cambell and Wales 1970 P 247
114 ــ ص 249

ذلك أن تشومسكي نفسه يستعمل عبارة «الوظيفة التواصلية»، ليعين بذلك ما يتعارض مع كفاءة إنتاج ملفوظات مناسبة لمواقف جديدة، دون أن تكون هذه الملفوظات محددة كلية بالحوافز المتضمنة فيها. ومن الراجح أن الأمثلة التي يفكر فيها هي من نمط [المثال التالي] : «يرى جون تفاحة فيرغب فيها، وبدل الاستجابة المباشرة، أي قطف التفاحة، يقول لجاك : ناولني هذه التفاحة»[115]. أما ما يرغب في إبعاده، قبل كل شيء، فهو الأطروحة التي تقدم هذا النموذج السلوكي لاستعمال اللغة باعتباره شيئا أساسيا. غير أنه يجب الاعتراف بأن موقف تشومسكي بخصوص هذه القضية موقف متناقض. فهو يعترف، من جهة، بأن مناسبة الأقوال للسياق خاصية أساسية لكل استعمال عادي للغة، ومن جهة أخرى، فإن هذا المفهوم لا يلعب، في البناء الملموس لنظريته، أي دور مباشر ولم يدرس بشكل منهجي. ويبدو، مع ذلك، أن هذا لا يمثل بالنسبة إليه سوى نتيجة ضرورية منهجية لتقليص حقل النظرية اللسانية، من البداية، وذلك أنه يُظهر بالفعل الأمل في أن تُنْتَج قريبا أدوات فكرية جديدة تسمح بالدراسة المنهجية لكثير من المسائل التي ألقيت في سلة المهملات المسماة «تداولية»[116]

ومن بين هذه المشاكل سنجد بالتأكيد تلك التي تتعلق بمناسبة الأقوال للسياق[117] [أي المقام].

ومهما يكن الأمر بصدد التداولية فإن الاستعمال «الخلاق» للغة باعتبارها أداة للفكر وللتعبير ــ الذاتي، الاستعمال الذي لا يرتبط بمستوى ذكاء الفرد أو موهبته بل بممارسة كل كائن إنساني عادي،

115 ــ انظر بلومفيلد 1933 الفصل 7

116 ــ تشومسكي 1969 ص 81

117 ــ إن تشومسكي، وهو يصنف، حديثا (1975)، المسائل التي يجب ان تواجهها اللسانيات الى «مشاكل» و«الغاز» ليبدو، بالأحرى، متشائما بالنسبة لمسألة ملاءمة الأقوال للسياق، ذلك ان كل شيء يشير الى أنه قد يضعه في صف «الالغاز» قبل أن يضعه في صف «المشاكل» التي توجد وحدها في متناول تحليل علمي خالص

هذا الاستعمال هو ما يجب على النظرية اللسانية أن تفسره. ولانجاز ذلك، في نظر تشومسكي، فلن يكون القيام بجرد للوحدات اللسانية وتصنيفها مجديا. ويجب، بالأحرى، تحديد مجموع القواعد التي تسمح لأي متحدث بلغة ما بتوليد وفهم عدد غير محدود من الجمل الجديدة كلية، (أي التي لم يُتلفظ بها، ولم تُسمع من قبل). إن مثل هذا المجموع من القواعد يُكون بالنسبة للغةٍ ما «النحو التوليدي» لهذه اللغة. ويجب على هذا المجموع أن يحتوي قواعد متواترة تكون وحدها قادرة على تفسير كيف أن وسائل محدودة العدد تسمح بإنتاج وفهم عدد غير محدود من الجمل الجديدة. إن هذه القواعد لا يمكن الكشف عنها بطرق اكتشاف آلية، أما منهج الاستبدال خاصة، فليس له نفع هنا.

وليس من الضروري الاستطراد هنا في تتبع تسلسلات الاطروحات المركزية للسانيات التوليدية ولا إلى انتقاداتها للبنيوية حتى ندرك أن هذه الأطروحات والانتقادات ناتجة، في جانب كبير منها، عن إسناد وظيفة خاصة للغة، متميزة عن تلك التي تسندها إليها اللسانيات البنيوية، وهذا ما يؤكد الاطروحة التي اقترحناها في الصفحة ( )[118]

اللغة والفكر في اللسانيات التوليدية

يجب أن نسجل على الخصوص بالنسبة لما قيل قبل قليل طبيعة الترابط بين اللغة والفكر «لغة ــ فكر» بالنسبة للتيارين معا. إن هذا الترابط أوثق في نظر تشومسكي وأكثر حسما وحميمية فيما يتعلق بتحديد الخصوصيات الأساسية للغة، أكثر مما هو في نظر أولئك الذين يرون في اللغة أداة **لنقل** الفكر فحسب لا أداة لتكوين هذا

118 ــ بالنظر الى التعارض الذي نوقش في الصفحة 36 وما بعدها فان ما قيل هنا يشير الى ضرورة وضع تشومسكي بجانب منظري علم الدلالة الشكلي، وهذا ما فعله ستراوسن (1970 ص 5). وحول الخلافات بين تشومسكي وعلم الدلالة الشكلي انظر الصفحة 43 وما بعدها.

الفكر نفسه[119]. ومن أجل ذلك فبينما يعتبر سوسير اللسانيات جزءا من علم النفس **الاجتماعي** فان تشومسكي يعتبرها جزءا من علم النفس المعرفي[120] أي من دراسة «طبيعة القدرات الفكرية للانسان»[121]. ومن أجل هذا أيضا فليس هناك من فائدة، حسب تشومسكي، في وضع نسق الدلائل التي تستعملها الحيوانات، من جهة، واللغة الانسانية، من جهة أخرى، ضمن علم واحد، برغم أنهما معا يُستعملان للتواصل، ولا يفرق بينهما الا انعدام «الفكر» بالنسبة للحيوانات[122].

إن مثل هذا الترابط الوثيق بين اللغة والفكر، في نظرية تشومسكي، يوحي بأن النزوع الحقيقي قد يكون البحث عن علم دلالة من «النمط ا» إذا استعملنا مصطلح هرمان (1971) ــ وليس علم دلالة من النمط اا كما هو الشأن بالنسبة لعلم الدلالة عند كاتز (1966) العلم الذي يدعمه تشومسكي. ويميز هرمان بين ثلاثة «مستويات» من المعنى (meaning)، ويميز بالتالي بين ثلاثة أنماط من علم الدلالة، (ولن نعرض هنا إلا للنوعين الأولين منها). إن نظرية من النمط ا ستحاول تفسير (ما يعنيه التفكير ق والافتراض ق، والاعتقاد ق.. الخ)، وما طبيعة العلاقة بينها. إنها نظرية للمعنى، أو يمكن أن تقدم باعتبارها كذلك، لأنه من المعقول في نظر المدافعين عنها، في النمطين، افتراض أن لشخص ما «فكرة ق لمجرد أنه يفكر في كلمات ــ (أو في تمثيلات أخرى) ــ يُدَلُّ بواسطتها على ق[123].

وهذا يعني أن اللغة ــ (أو نمطا اخر من الدلائل) ــ مُكونة لأفعال

119 ــ يتبع في هذا خط هيردر ــ هامبولدت (أنظر الصفحة 40، سابر 1921 ص 13 ــ 22). وهذا الخط في نظره هو خط النحو العام لبور رويال (تشومبسكي 1968 ص 23 ــ 24). وه وبشكل عام خط جميع اللسانيات التي يدعوها لسانيات ديكارتية (1966) ومن أجل تقويم أولي لهذه التأكيدات انظر دسكال (1971 ج)

120 ــ 1968 ص 1.

121 ــ نفسه ص 24

1968 ص 62

122 ص 69

123 ق=قضية (في المنطق) (المترجم)

الفكر. وحسب هرمان فإن هذا النمط النظري هو الذي يقترحه كارناب وأيير ولويس وفيرث وهمبل وكوين وسلارس.. الخ. إن نظرية من النمط II، بخلاف ذلك، تحاول تفسير ما يعنيه توصيل الأفكار. و قد يكون بوسعها أن تفعل ذلك مثلا بالحديث عن «تسنين» للأفكار، وعن «فك سَنَنِها» بواسطة سنن هو اللغة[124].

وحسب هرمان فان نظرية من النمط II تفترض دائما نظرية من النمط[125] والحقيقة أن «النحو» في نظرية كاتز ـــ الذي هو في الواقع اللغة نفسها ـــ لا يشتغل الا باعتباره وسيطا بين «التمثيل الدلالي» و«التمثيل الصوتي» وهما معا خارجان عن اللغة.

وهذا يعني أن اللغة خارجة كليا عن «الفكر» الذي يُنتج التمثيلات الدلالية. وليس لها أي دور في هذا الانتاج أو هذا الخلق. والحال أن هذا يبدو مناقضا بصفة جذرية للأطروحة الهمبولدية المتعلقة بالترابط والتفاعل بين العقل واللغة. هذه الاطروحة التي تبناها تشومسكي.

وقد يكون من الطبيعي جدا تطوير «نفاذ بصيرة» تشومسكي في اتجاه مطابقة سيرورة التوليد الدلالي («الفكر») لسيرورة التوليد اللغوي. ومن الملاحظ ان بعض النظريات اللسانية «اللاحقة ـــ للتشومسكية ـــ مثل نظرية لاكوف (1971) أو نظرية شاف (1970) ـــ تسير في هذا الاتجاه بالتحديد[126].

المنطق واللغات الطبيعية..

ان الموضوعات المناقشة في القسمين السابقين تكاد تحيل بالضرورة على مشكل العلاقات بين المنطق واللسانيات، أو بصفة عامة

124 كاتز 1966 نقله هرمان 1968 ص 67 الحاشية أ.

125 ـــ انظر دسكال 1976

126 انظر دسكال 1973

بين «اللغات» الشكلية واللغات الطبيعية. إن هذا المشكل مهم بكيفية خاصة من وجهة نظر السيمولوجيا، لأنه يعود إلى العلاقات بين نمطين من أنساق الدلائل، يعتبران من بين أكثر هذه الأنساق أهمية. إن هذه المسألة قد عولجت كثير في العشرين سنة الأخيرة، وبُذل مجهود كبير للوصول الى تعاون فعلي بين اللسانيين والمناطقة، مجهود كان نجاحه جد محدود[127]. ومن البديهي أننا لن نستطيع هنا التطرق إلى جميع أوجه المسألة.

وبصفة عامة يمكن النظر في المنطق، اما باعتباره أداة لبناء أنحاء للغات الطبيعية أو باعتباره نموذجا لهذه الأنحاء[128].

إنه لمن المثير للاستغراب أن نلاحظ بعض اللسانيين الذين عارضوا حتى النمط الأول من العلاقة (الأداتية) بين المنطق واللسانيات، وتمسكوا بتفريق كامل بين المجالين، ومن الراجح أن ذلك كان تحت تأثير المبالغات المدرسية.

أما اليوم فيبدو أن لا أحد يشك في فائدة المنطق باعتباره أداة في يد اللسانيات. إن النقاش يتركز الآن حول الاحتمال الثاني، وتكمن الحجة النمطية التي يقدمها اللسانيون الذين ينكرون على الأنساق الشكلية للمنطق دور النموذج المثالي (أو المُؤمَثل) للغات الطبيعية في تأكيدهم أن الاختيار التعسفي لنسق أو لآخر كنموذج للغة طبيعية لا يمكن أن يُكوِّن نظرية مبررة أو ملائمة لهذه اللغة، ذلك أن الأنساق الشكلية يمكن أن تُزوَّدَ بالخصائص التي يرغب فيها بناتها. إن فحص

127 — يعتبر ي. بار — هيليل أحد أكبر المتزعمين لهذا التقارب بين اللسانيات والمناطقة ويفتح مقاله (1954) نقاشا طويلا. أما جواب تشومسكي (1955) فلم يتأخر كثيرا ثم وقعت «جولة» اخرى بين فودور وكاتز (1964) وبار — هيليل 1967. ومنذئذ اهتم كثير من الندوات بهذا الموضوع، في ميلانو (انظر بار — هليل 1970، ومنطاك 1970 وسكوت 1970) وفي امستردام (انظر ستال 1969)، وفي نيويورك (انظر هوك 1969) وفي القدس 1970 (بار هيليل 1971).

128 — انظر تشومسكي 1955 ص 57. (والانحاء : جمع نحو. المترجمون

بنية اللغة الطبيعية المدروسة هو وحده الذي يمكن أن يمدنا بقاعدة لتبرير اختيار نسق شكلي كنموذج لهذه اللغة.

غير أن هذا الفحص هو بالتحديد مهمة اللسانيات التي لا يمكن، إذن، أن تستعمل المنطق نموذجا لها[129]. ويرون، إضافة إلى ذلك، أن الأنساق الشكلية أبسط وأفقر — أي أنها لا تملك **القدرة التعبيرية** الضرورية — من أن تجسد غنى وتعقيد اللغات الطبيعية.[130]

وفي مواجهة هذه الحجج، يجحد المناطقة الطابع التعسفي الملصق بالانساق الشكلية[131]، ويذكرون بوجود أنساق **منطقية** ذات قدرة تعبيرية تتجاوز كثيرا قدرة حساب محمولات المقام الأول، هذا الحساب الذي يشكل الهدف الرئيسي لهجمات اللسانيين[132]. ويقترحون، من جهة أخرى، نمطا آخر من العلاقة بين المنطق واللغات الطبيعية، إنها ليست علاقة النموذج، ولا علاقة الأداة (**فحص**) ولكنها علاقة الجزء. يقترح بار — هيليل إدماج المنطق في علم الدلالة الكلي، وفي «قواعد الدلالة» (meaning rules)[133] ويصرح دانا سكوت :

«شخصيا، لا أعتبر اللغة المنطقية لا مثالا وأنموذجا بالنسبة للغة الطبيعية، إنني أميل بالأحرى إلى اعتبار تركيبي المنطقي **قطعة مصفاة** من لغتي الشاملة : أعتبره **قطعة** لأن طرق التأليف ذات شمولية لا تحتمل بالنسبة للأسلوب الشائع. إن استعمال **المتغيرات** بالنسبة لبعض وظائف **الضمائر** هو النموذج الأكثر بساطة لما أقصده بـ

129 1967 — 1969

130 1970 ص 234. وانظر كذلك مونطاك 1970

131 سكوت 1970 ص 232

132 كنظرية الأصناف و [أنواع] المنطق الموجهة، ومنطق الزمن الصرفي وأنماط أخرى من المنطق مفهومي أنظر سكوت 1970 منطاك 1970)، بيد أنه من المناسب التذكير بأن كوين يعتبر من الواقعية تسمية هذه الانساق منطقية ويخصص هذه اللفظة للحسابات الماصدقية الخالصة (انظر كوين 1970) ص 79—80 ومواطن أخرى كثيرة منه)

133 فودور وكاتز 1964 ص 4

«مصفى»[134].

وتبدو هذه الأجوبة قادرة على مقاومة حجج فودور وكاتز بصورة مُرضية. ولكنها عاجزة إزاء نمط آخر من الحجج مؤسس على الوظيفة التواصلية للغات الطبيعية.. وتقوم هذه الحجج على بيان أن اللغات الطبيعية، لكي تقوم بوظيفتها التواصلية، لا تستطيع أن تسمح لنفسها بترف قول كل شيء صراحة. فهي تضم، إذن بالضرورة، قدرا لا يستهان به من الغموض وانعدام الدقة اللذين يتم تداركهما باستعمال قنوات تواصلية أخرى في نفس الوقت، أي الإخبار السياقي[135]. خاصة وأن أحداً من مصادر الإخبار السياقي هذه هو الرصيد (أو الخلفية) المشترك بين المتحدث والمتلقي الذي يستفيد «بحسن نيته» من هذا الرصيد المشترك للحصول على الإخبار الإضافي الضروري لفهم الرسالة[136]. وان إلغاء هذه العوامل «الطارئة»[137] لصالح استعمال لغة مشكلنة كليا قد يجر على الرسائل المرسلة اطنابا لا يحتمل : ومن جهة نظر التواصل، فإن المشروع سينتهي إلى فشل تام.

وبخلاف ذلك فإن اللغات المشكلنة، نظرا لأنها مبنية ليس للتواصل، بل للتدقيق والبرهنة، ملزمة، قبل كل شيء، أن تكون في أعلى درجات **التصريح**. غير أن الافراط في التصريح هو عدو التواصل. إن هذين النمطين اللغويين ـــ الشكلي والطبيعي ـــ وهما يتمتعان بوظائف متميزة كلية، يتمتعان كذلك بخصائص بنائية متميزة. وليس بوسعهما، إذن تقديم أوجه شبه دالة. ويبدو أن ليس بالإمكان تلافي الخلاصة التي وصل إليها فينر :

134 نفسه ص 5

135 ـيف 1969.

136 انظر كوين في Staal 1969 ص 272

137 انظر بار ـــ هيليل ـــ 1970 ص 271 ـــ 272.

«إن كل هذا ناتج عن شبه زائف بين الرمزية الرياضية وبين لغة ما. إن أية رمزية رياضية ملزمة بالتعبير عن كل جزئية من جزئيات معنى تعبير ما بواسطة بنيتها، أما اللغة فليس بوسعها فعل ذلك دون أن تغرقنا في ركام من الكلمات، يكون أصعب فهما، من الوجهة النفسية، من أي شكل من أشكال انعدام الدقة. إن الرياضيات تهدف إلى الكمال (والاحاطة)، وتهدف اللغة إلى الايجاز. يلزم اللغة، أية لغة، أن تحتوي على مترادفات ومشترك لفظي ـــ والعمر أقصر من أن يسمح لنا بشرح كل ما نقوله»[138].

هل يعني هذا ضرورة التخلي عن كل أمل في التعاون الوثيق بين المنطق واللسانيات ؟ يبدو لنا أن الأمر بخلاف ذلك. ولننظر بالفعل فيما قدمه النقد الذي فحصناه فيما سبق :

أ ـــ يبدو هذا النقد وكأنه يبرهن، في المقام الأول، على أن الأنساق الشكلية لا تستطيع أن تعوض اللغات الطبيعية بفعالية في وظيفتها التواصلية المعممة («التواصل الغائي العام»)، برغم تفوقها الواضح على اللغات الطبيعية في بعض المهام الخاصة جدا (البرهنة الرياضية، «التواصل» المحدود مع الحاسوب... الخ). إن هذا النقد موجه ضد الادعاء الذي يرى في الأنساق الشكلية بدائل للغات الطبيعية. ويمكن أن تقبل هذه النقطة دون كبير عناء. أما القول باستحالة إقامة تشابهات دلالية بين الاثنين بسبب الفرق الوظيفي بينهما فقد يكون من الحذر اعتبار هذه القضية فرضية تتطلب الاختبار.

ب ـــ غير أن المناطقة مثل مونطاك، عندما يقدمون نظرية دلالية بالنسبة للغة شكلية، هذه اللغة التي يرون من المعقول أن تعتبر

138 من رسالة وجهها ن. ويغر إلى ك. فاكا بتاريخ 12 يونيو 1914 نقلها سكوت (1970) ص 229 انظر أيضا ونك (1962) ص 30، 31، 35.

كقطعة من اللغة الانجليزية العادية "[139]، فإنهم لا يدعون أن هذه اللغة الشكلية تكون بديلا للقطعة الانجليزية التي تقابلها، بل ينظرون، خلاف ذلك، إلى النسق الشكلي، وعلم الدلالة الخاص به باعتبارهما تفسيرا (شرحا) — (بالمعنى الكارنابي) — لحدوسنا تجاه الخصوصيات الدلالية للغة الانجليزية. غير أن النقد السابق لم يرفض باعتباره غير مناسب بالنسبة لهذه الطريقة في مواجهة المشكل فحسب، بل لقد أعيد، بالأحرى، تأويله، وسُخِّر لخدمة مشروع مونطاك.

إن مساهمته منذئذ، تكمن في إثارة الانتباه إلى أن تفسيرا مناسبا للخصوصيات «الدلالية» للغة الطبيعية لا يمكن أن يتجاهل خصائصها «التداولية» وفي هذا الاتجاه بالضبط يسير مجهود مونطاك وشركائه، فبواسطة الشكلنة تُفَسَّر ظواهر مثل التبعية السياقية الناتجة عن التعابير الاشارية.

يمكن أن نشك في إمكانية تطبيق تقنيات مونطاك — مثلما يبدو في اعتقاده إمكانية ذلك"[140] — على جميع المظاهر المناسبة للسياق، ولكننا لا نستطيع، **بشكل مسبق**، نفي قيمتها بالنسبة للسانيات.

ويمكن أن نقول بأن هذا النمط من العلاقة بين اللسانيات والمنطق ليس في جميع الحالات مختلفا عن العلاقة «الأداتية» التي اعتبرناها، منذ حين، بعيدة عن كل شك. ويوجد، مع ذلك، فرق: فالنظام المنطقي هنا **هو** التفسير، أو نظرية اللغة الطبيعية التي يشكلنها، وليس مجرد أداة لبناء نظرية من هذا القبيل. فالاختلاف دال، إذ يبدو أنه يُعَيِّنُ — كذلك — واحدا من أوجه التعارض بين تشومسكي وأوائل التوليديين من جهة، «واللسانيين اللاحقين للتشومسكية من جهة أخرى. إن هؤلاء يميلون في الواقع إلى التخلي عن المفهوم التشومسكي لـ

139 1970 ص 189

140 ستال 1969 ص 273

«البنية العميقة» ويستبدلونه بمفهوم «الشكل المنطقي» [14]. وهكذا فإن المنطق يصبح في هذا المنظور كما في منظور مونطاك وسكوت أكثر من أداة، يصبح جزءا مكونا لنظرية اللغة.

ـ السيميولوجيا والفلسفة.

إن جميع التصورات السيميولوجية التي فحصناها الآن يمكن أن توصف بشكل غامض ولكنه عام (مشترك) بالعبارة التالية: «علم الدلائل».

إن جميع التصورات في هذا الاتجاه تَضَعُ السيميولوجيا في مقام عِلمٍ له موضوع محدد بصورة تقريبية هو، الدلائل. غير أنه توجد تصورات بديلة لعلم أو بالأحرى لعلوم قريبة بما فيه الكفاية من السيميولوجيا حسب التعريف السابق، لأنها تحمل غالبا نفس الاسم، غير أنها تتميز عنها مع ذلك سواء بكونها لا تدعي صفة «العلم» أو لأنها لا تملك موضوعا محددا، ولكنها تُكَوِّن بالأحرى «مناهج» قابلة للتطبيق على الموضوعات المختلفة. ويمكن أن تكون فلسفة الأشكال الرمزية كاسيرر مثلا للنمط الأول. أما المثال الثاني فنجده في السيموطيقا باعتبارها منهجا من مناهج الفلسفة المعاصرة (بوشنسكي). وتميل السيميولوجيا في الحالتين نحو الفلسفة، وليس أبدا نحو علم خاص مثل علم النفس. فلنستخلص الآن بعض هذه التصورات الفلسفية للسيميولوجيا.

14 [illegible] 1968 [illegible] 1972، وانظر دسكال 1973.

فلسفة الأشكال الرمزيـة

ان احسن طريقة لتقديم الأفكار المركزية في «فلسفة الأشكال الرمزية» لكسرر هي صياغة بعض الأسئلة المفاتيح :

أ ـ نقط الانطـلاق:

إن إحدى نقط الانطلاق الأساسية ترجع إلى السؤال العام في الانطروبولوجيا الفلسفية الكانطية، «ما الانسان ؟». إن الجواب بـ «أنه حيوان رامز»[142] يقتضي منا أن نحدد بدقة وشمولية معنى كونه «حيوانا رامزا».

إن الجواب يتضمن أطروحتين أساسيتين :

1 ـ إقامة فرق جذري بين الانسان والحيوان وذلك من خلال التمييز بين **الرموز** التي يَسْتَقِلُّ الانسان باستعمالها، وبين **الدلائل** المُشْتَرَكَة بين الانسان والحيوان. و لا يمكن حسب كسرر اختزال الرموز لتصير مجرد دلائل، فَهُمَا ينتميان إلى مجالين مختلفين كُلية : الدلائل تنتمي إلى العالم الفزيائي (الملموس) للكائن، والرموز تنتمي إلى عالم الدلالة الانساني[143]. إن كسرر مثل تشومسكي يُذكر بأن نظرية التطور متلائمة بصورة جيدة مع ظواهر من الخلق الأصيل[144]، أو مع «بروز» خصائص تامة الجدة أو غير مُتوقعة، أي خصائص لا يمكن اعتبارها «درجات عليا» في «سُلَّم» تطوري مستمر بصورة تقريبية. إن أحد هذه الخصائص، حسب كسرر، هو «مبدأ الرمزية»[145] الذي

142 ـ 1962 ص 26 (ونقول : هي ترجمة Il est un animal symbolicum وتحاشينا «هو حيوان رمزي» لما فيها من لبس)

143 ـ 1962 ص 32.

144 ـ ص 31

145 ـ ص 35

تصادفه في جميع «الأشكال الرمزية» التي يستعملها الانسان ويختص بها. وبخلاف ذلك يشدد تشومسكي على **اللغة** باعتبارها ميزةً نوعية للانسان. لأن القدرة على استعمال الرموز تتعلق عند كاسيرر بنمط جديد من الذكاء ومن الخيال الرمزي، وهو نمط «مختلف عن مجرد الذكاء والخيال العلمي» لدى الحيوانات[146].

2) ــ إن هذه **الملكة** الجديدة تُغَيِّرُ جذريا العلاقات بين الانسان والواقع، فالانسان لم يعد يعيش في العالم الفزيائي (الملموس) بل في «كَوْن رمزي»، وهذا يعني منذئذ وجود واسطة لا يستغنى عنها بينه وبين الواقع.

فبدل أن يدخل الانسان في علاقة مباشرة مع الاشياء نَفْسِها غلّف نفسَه برموز لسانية وفنية وأسطورية وغيرها ــ حتى صار متعذرا عليه أن يرى أيَّ شيء أو يتعرف عليه دون تدخل هذا «الوسيط الاصطناعي»[147].

إن هذه الجملة الأخيرة تقودنا إلى نقطة الانطلاق الثانية عند كاسيرر أي إلى السؤال الابستمولوجي : ما طبيعة هذا الوسيط، وما هي الحدود التي يفرضها علينا ؟ في هذا المنظور تكون مهمة فلسفة الأشكال الرمزية هي تحديدُ كَيْفَ يكون تنوُّع الأشكال الرمزية مناسبا لتعددية معنى الـ «موضوعية» وخاصة البحث عن وحدتها الكامنة[148]. وبمعنى آخر، فإن الأمر يتعلق بتحديد أنماطِ وحدود صحة «المعرفة» الانسانية بالواقع. وهذه مهمة موكولة أيضا إلى الفلسفة، من طرف كانط. ولكن كاسيرر يوسع في الواقع حقل الابحاث المتعلقة «بشروط إمكانية» المعرفة بالقياس إلى كانط، وذلك بإدخاله الأشكال الرمزية

146 ص 33
147 ص 25
148 1953 ــ 1957، ص76 ــ 77

ضمن هذه الشروط : كالأسطورة، والدين، وبالأخص اللغة، وهي أشياء غائبة في البحوث الكانطية.

ب ــ ما هو «الشكل الرمزي» ؟

إنه واحد من «وسائط» متعددة أو بِنْيات مفهومية ومنطقية «يُدْرَكُ عبرها الواقعُ من طرف الانسان. إن شكلا رمزيا ما ليس أبدا «سلبيا» ولكنْ له دائما عنصرٌ «خلاق» أو «تعبيريٌّ» ما دام ليس نسخة من الواقع بل هو بمعنى من المعاني «يخْلُقُ» هذا الواقع[149].

وهكذا فالأشكال الرمزية تُكَوِّنُ «نسقا».

ج ــ ما هو «نسق الأشكال الرمزية»؟

لا يمكن لأي شكل رمزي ــ المعرفةُ (وقد اعتُبرت قديما الشكل المهيمنَ أو الخاص)، اللغة، الأسطورة، الدين، الفن ــ أن يُختزل إلى الأشكال الرمزية الأخرى[150]. غير أن هناك وحدةً في **الوظيفة** مُشتركة بين هذه الأشكال[151]. وهذا الأمر يمنحها جميعا وحدة نسقية. إن مهمة فلسفة الأشكال الرمزية هي توضيح هذا النسق.

د ــ ما هي الخاصية المشتركة بين جميع هذه الأشكال الرمزية؟

إن الأمر يتعلق بالضرورة بوجود اتحاد بين عنصر مجرد أو كلي وعنصر ملموس خاص أو محسوس في كل شكل رمزي. وعلى هذا فإن «محتوى الفكر لا يكشف عن نفسه إلا من خلال تمظهراته، إن الشكل المثالي لا يُعرف إلا من خلال مجاميع الدلائل المحسوسة، تلك

149 ـ نفسه ج : 1 ص 78

150 ـ نفسه ج : 1 . ص 78

151 ـ نفسه ج 1 84ـ85

التي يستخدمها الشكل نفسه قصد التعبير»[152]. واستنادا إلى كاسيرر، فإن ليبنيتز كان قد اعترف كثيرا بهذا الأمر فيما يخص أحد الأشكال الرمزية وهو : المعرفة. ويتجلى هذا الاعتراف في إعطاء الدور الأساسي للدلائل في تأسيس الفكر العلمي، لأن الدليل المحسوس، حسب كاسيرر ليس مجرد وَسْمٍ (étiquette) عرضي بالنسبة للفكرة، ولكنه على الأصح «العضو الضروري والجوهري للفكرة». ووظيفة الدليل لا يمكن أن تختزل إلى مجرد توصيل محتوى فكر معطى بحذافره، إنه على الأخص الأداة التي بواسطتها يمكن لمثْلِ هذا المحتوى «أن ينمو ويتحدد كليا»[153]. وهذا الأمر ليس صحيحا بالنسبة للعلم فقط، ولكن أيضا بالنسبة لكل الأشكال الرمزية. ينبغي إذن القيام بتحليل منَظَّم لجميع أنماط تمظهرات المحتويات المجردة في شكل دلائل محسوسة، ووضع «نحو» معين للوظيفة الرمزية بما هي كذلك، وهكذا يتم تحقيق المثل الأعلى اللايبنتزي المتعلق بالخاصية الكلية لكل النشاط الثقافي. فالخاصية الكلية عند لايبنتز تجد نفسها هكذا مؤولة كجزء من فلسفة الأشكال الرمزية (وهذا الجزء يمكن تسميته «فلسفة الشكل الرمزي» المعرفة). وتتحدد هذه الفلسفة باعتبارها امتدادا للمشروع اللايبنتزي

هـ ــ مشكلة المعنى :

كيف يمكن «لمحتوي وعي» ما، تجريديٍّ بشكل خالص، فكري ومائع أن «يتبلور» في «معاني» محددة جيدا، ثم يصبح تبعا لذلك موضوعيا؟ ذلك أن محتويات الوعي، لكونها مائعةً ومُفَرَّدَةً Individualisés بشكل تام (إنها ليست متواترة)، لا يمكنها أن تُفْهَمَ في ذاتها كما هي، والطريقة الوحيدة لجعل هذه المحتويات تتخذ شكلا

152 نفسه ج 1 ص 86

153 نفسه.

موضوعيا هي «تقطيعُها» بواسطة عناصر محسوسة وهي الدلائل. وبهذه الطريقة وحدها تَحْصُلُ المحتوياتُ على استمراريتها وثباتها، إنها تصبح «معاني»[152].

و ــ مشكلة التمثيل :

كيف يمكن تفسير إمكانية ربط عناصر متغايرة جدا ربطا حميميا كما هو الشأن بالنسبة لربط «محتوىً محسوس ومُنْتَهٍ، وخاصٍّ» من جهة، مع دِلَالَةٍ روحيةٍ عامة» من جهة أخرى، بحيث لا يكون ذاك حاملا لهذا فقط (وهذا يطرح في حد ذاته مشكلا)، ولكن يكون أيضا شَرْطاً ضروريا لوجوده ؟[153]. وبتعبير آخر، كيف يمكن أن تقوم علاقة تمثيل بين عنصرين معطيين مُسْتَقِلٍّ أحدُهما عن الآخر ؟ إن مفهوم التمثيل ليس محددا من طرف كاسيرر. إنه كلمة أولية في النسق الذي وَضَعَهُ، وهو واحد من «الأشكال الأساسية للعلاقة الرمزية». و لا يُقدِّمُ لنا كاسيرر إلا بعض التوضيحات القليلة حوله؛ ففي التمثيل الحقيقي ــ كما يقول ــ لا تُحَوَّلُ الموادُ الحسية لاحقا إلى تمثيل لموضوع ما وتُؤوَّلُ، كما هي، بواسطة بعض العمليات، بل الأمر يتعلق قبل كل شيء «بحدس كلي مُشَكَّلٍ» يُقدِّمُ نفسه إلينا مثل «كلٍّ موضوعي ممتلىء بالمعنى الموضوعي». وهذه العلاقة الرمزية الأساسية ينبغي النظر إليها، بما في ذلك «التعبير الخالص»، كظاهرةٍ أولية حقيقية مُكَوِّنَةٍ لأيِّ معرفة عن موضوع ما.(2) إن الاجابة عن السؤال المطروح أعلاه توجد إذن في التأكيد على أنه ليس هناك «محتوياتٌ للوعي» (محسوسةً أو غير ذلك)، «منتهيةً ومتميزةً» بشكل خالص. فكل محتوىً للوعْي هو في جوهره ذو طبيعة علائقية إنه جزء داخل

152 نفسه. ج 1 ص : 89.

153 نفسه ج 1 ص 93.
نفسه ج 3 ص 123—124

كل، و لايكون أبدا عنصرا معزولا[154] : «فطبيعة الوعي نفسها هي التي لا يمكنها أن تُدرِكَ محتوىً ما دون أن تُدرِكَ بواسطة هذا الفعلِ نفسِهِ مجموعةَ محتوياتٍ أخرى»[155]. وبهذا المعنى، فإن كل محتوى يتضمن (بالقوة) تمثيلَ المحتويات الأخرى، بما في ذلك تمثيلِ الأشياء ذات الطبيعة المتغايرة ظاهريا. وعلاقةُ التمثيل هي بالتقريب مُكَوَّنَةٌ قَبْلًا في كل زوج من محتويات الوعي، وذلك في نطاق ما هي معطاةٌ فيه هذه المحتويات. ومن الطبيعي أنَّ هذه التَّكَوُّنِيَّةَ القَبْلِيَّةَ تُذَكِّرُ بنظرية التجاوب بين المونادات* (les monades) عند ليبنيتز. غير أنه في الوقت الذي أجهد فيه ليبنيتز نفسه لتحديد هذه العلاقة بدقة، فإن كاسيرر تركها بدون تحليل.

ز ــ النسق :

إن وظيفة التمثيل ليست إلا واحدة من ثلاث وظائف أساسية للوعي، الوظيفتان الأخريان هما : الوظيفةُ «التعبيرية» (هي خاصية التَّمَظْهُرِ والادراك الحسي «المباشرين» في كل الظواهر ذات المظهر الانفعالي)، والوظيفة «الدلالية» (وهي خاصية الفكر المفهومي أو النظري). وتتطابق هذه الوظائفُ الثلاثُ مع ثلاث «دوائر» دائرة «المحسوس» (الوظيفةُ التعبيرية) دائرة «الحدس» (= إدراك «الأشياء»، الوظيفة التمثيلية)، ودائرة «المعنى» أو «المفهوم» (الوظيفة الدلالية). وتتحقق هذه الوظائف الثلاث بشكل أكثر نمطية في نمط ذي شكل رمزي، كما هو الشأن ــ على التوالي ــ في الأسطورة، واللغة والعلم.

154 نفسه ج 1 ص 102 ص : 98.

155 ج 1 ص : 97

* المونادات تعني عند لايبنتز جواهر بسيطة غير ممتدة وغير قابلة للانقسام، نشيطة وهي تكوّنُ العناصر الأولى للاشياء. كما أنها تتصف بأنها ذات رغبة وإرادة وإدراك (المترجمون).

غير أننا نكتشف داخل كل واحد من هذه الأشكال عناصر هي بمثابة تمظهرات للوظائف الأساسية الثلاث. وهكذا ففي اللغة عناصرُ «محاكاتيةُ» (mimétiques) وهي خاصيات الدائرة التعبيرية، وعناصر «رمزيةٌ خالصة» وهي خاصيات الوظيفة الدلالية. كما أن الدوائر الثلاث أو الوظائف تَتَمَظْهَرُ حتى داخل المعرفة العلمية نفسها، ويمكنها أن تكون مُشتركة مع المراحل التاريخية لتطور كل شكل رمزي، أو من شكل رمزي إلى آخر. وهكذا تكون الوظيفة التعبيرية، هي الوظيفة الأولية (سواء بالنسبة لتطور كل فرد أو بالنسبة لتطور النوع). وان الأسطورة المناسبةَ للوظيفة التعبيرية، هي إذن الشكلُ الرمزيُ الأول الذي ظهر في التاريخ، يَتْبَعُهَا اللغة، والعلم. وفي حقل العلم يمثل أرسطو مسألة اندماج المحسوس بالتفكير العلمي بينما يمثل ديكارت المستوى الحدسي الخالص للعلم، ويمثل ليبنتز مسألة إعْلاءِ هذا الحدْسِ إلى مستوى الشكل الرمزي الخالص، وهكذا دواليك. إنه دون شك نَسَقٌ رائع يمكن أن تظهر فيه — مع ذلك — تحليلاتُ التفاصيل أكْثَرَ صلابةً من التعميمات الفخمة.

ويبدو لنا أن هذا العرض لأفكار كاسيرر المجهولة من طرف أغْلَبِ الكتاب المعاصرين لأسباب يتعذر تفسيرها — هو الآخر عرض شديد الاختزال للأسف ! — أقول : يبدو أن هذا العرض يكفي لإعطاء فكرة عما يمكن أن تكون عليه «فَلْسَفَةُ للأشكال الرمزية» في خطوطها العامة.

وهذه الفلسفة ليست، بالاضافة إلى ذلك، إلا نموذجا لِتَأَمُّلٍ حول الدلائل في الإطار الأكثر عمومية للابستيمولوجيا.

وتمثل أعمال ميرلوبونتي (1964) وأعمال ويتهيد (1927) في هذا الاطار نَماذِجَ أخْرَى.

السيميولوجيا باعتبارها منهجاً فلسفياً

يقترح بوشينسكي (1968) اعتبار السيموطيقا منهجا من «مناهج التفكير» المعاصر. وتبعا لرأيه، فإن مناهج التفكير «الجاد» وهي وحْدَهَا المَأْخُوذَةُ بعين الاعتبار في كتابه، هي مناهِجُ لاكْتِساب المعرفة[156]. ويمكن أن تكون هذه المناهج مباشرة أو غير مباشرة[157]، فالمنهج الظاهراتي مثلا يَسْمَحُ بالاكتساب المباشر للمعارف. والمناهج الأخرى المدروسة كالسيموطيقا الاختزالية، والاستنباطية، غير مباشرة[158]، ما دامت لا تصْدر «عن فحص الوقائع التي هي مَوْضِعُ الدرس ولكن عن وقائع أخرى تَسْتَنْتِجُ منها خلاصات تتعلق بالوقائع الأولى.»[159] إن كل تأويل للدلائل هو، بالخصوص، شكل غير مباشر لاكتساب المعارف.[160] والسيميوطيقا التي تهتم بالدلائل باعتبارها منهجا لاكتساب المعارف ينبغي لها إذن، وفق ما قيل سابقا، أن تكون منهجا لتأويل الدلائل، وليس نظرية للدلائل تزودنا، على الأكثر، بمعارف حول نَمَطٍ خاص من الأشياء، أي الدلائل نَفْسِها. والحالُ أن بوشينسكي لم يقدم لنا في الفصل الذي كتبه حول المناهج السيموطيقية إلا تلخيصا لنظرية الدلائل بالشَّكْلِ الذي عَرَضَهَا به مثلا موريس (1938). ويمكننا القولُ بَدَاهَةً بأن معرفة الخصائص العامة للدلائل، ضروريةٌ من أجل التمكن من تطوير منهج لتأويل الدلائل. غير أن نظرية الدلائل ليست إلا دراسة تمهيدية لمنهج التأويل، و لا ينبغي لتلك أن تأخذ مكان هذه. ويجب على الأقل افتراضُ أن الجزء الذي يَدْرُسُ الشكليات في نظرية الدلائل، هو إسهامٌ مهم في نظرية التأويل ما دام يُحَدِّدُ بدقة مفهوم «إعطاء تأويل لِلُغَة شَكْلِية».

156 نفسه ص : 10

157 نفسه ص : 7

158 نفسه ص : 13

159 نفسه ص : 7

160 نفسه

وفضلا عن ذلك، فهذا المفهومُ ــ والمفاهيم القريبةُ منه ــ لا يخلو من أهمية في فهم وِجْهَةِ النَّظَرِ الخاصة للسانيات المعاصرة[161].

إنَّ ما هو جوهريٌّ في فكرة الشَّكْلَنَةِ هو إقامة فارق دقيق بين «الدليل» ودلالته أو «تأويله». وسنقول بأن لغةً ما هي **شكليةٌ**، إذا ما كانت قابلة لأن تُحَدَّدَ تحديدا كاملا دون أيِّ إشارة للدلائل التي تؤلفها. واللغةُ الشكلية أياً كان نوعُها، متميزةٌ كليا بمجموعة رموز أولية (هي أبجديتها)، وبمجموعة **قَوَاعِدِ التشكيل** التي تحدد ما هي متتاليات الرموز (الأبجدية) التي تنتمي إلى تلك اللغة، (وهذه المتتاليات هي **صيغٌ مبنيةٌ بإحكام**).

سنلاحظ أن الأمر يتعلق بٱستعمالٍ بعيد نسبيا عن المعنى العادي لكلمتي : «لغة»، و«رمز». فالرمز بالمعنى الذي أعطي هنا لهذه الكلمة ليس «دليلا على شيء آخر غَيْرِهِ» ما دام ليس له «تأويل»، وينبغي امتلاك القدرة على تخصيصه دون أي إشارة إلى تأويله، أو إلى «ما يحيل عليه» ويمكن أن يخطر ببالنا تشبيهه بآثارٍ للمداد أو بأصواتٍ، غير أن الرمز شيءٌ مجرد : فكثير من آثار المداد المختلفة يمكنها أن تكون أمثلة (Tokens) لنفس الرمز.

ونفس الملاحظات تنطبق على «الصيغ» التي هي متتاليات الرموز، وعلى «اللغة باعتبارها مجموعة من الصيغ المبنية بإحكام».

وإذا ما اخترنا داخل لغة شكلية ما بَعْضَ الصيغ باعتبارها بديهيات، وحددنا بعض **قواعد التحويل** التي تسمح بالانتقال من صيغة إلى أخرى، نكون قد حددنا نوعية **نسقٍ شكلي**.

وتأويل لغة شكلية هو إضفاء دلالات على رموزها وصيغها. **ونموذج صيغة ما** هو تأويل للغة التي تجعل الصيغة **صادقة**.

161 أنظر : ليونس 1968 ــ 134. ومواطن اخرى)

واستنادا إلى هذه التحديدات، يبدو واضحا أن لغة «اصطناعية» (= مبنية)، حتى عندما تُسْتَخْدَمُ في المنطق أو في الرياضيات فإنها قد لا تَكونُ لغة «شكليةً»، بينما يكون بالإمكان، من حيث المبدأ، دراسةُ بعض الأجزاء — على الأقل — من اللغات «الطبيعية» دِراسَةً شَكْلِية.

إن المناهج السيموطيقية المأخوذَةَ بعين الاعتبار من طرف بوشينسكي تُطابق فعلا تلك التي أطْلَقَ عليها غرانجر :«سيميولوجيا I» أي أنها تطابق «دراسة الاشتغال الداخلي للأنساق الشكلية باعتبارها تحيلُ بالقوة على بعض التجارب»[162]. إذن، إن هذه المناهج ليست «تأويلية» إلا بالمعنيٍ الضيق. بينما يُعْتَبَرُ العلم منهجا لتأوِيل «المعطيات» بمعنى أوسع قليلا: وهذا التأويلُ يتم بواسطة تكوين نماذجَ بنائية، وهو يُطابق «السيميولوجيا II» التي وَضَعَها غرانجرِ والموضَّحَةِ بالأمثلة في ميدان العلوم الاجتماعية بتحليلِ ليفي ستراوس للأساطير.
ويمكننا أن نفكر مع ذلك في نمط ثالث «للتأويل» أي في «سيميولوجيا III» وستكون هذه بمثابة «تأويل لدلالات التجربة في مقابل معاني العناصر البنائية»[163]. وأن ما يسمى سيميولوجيا III هو بالتحديد الهرمينوطيقا الفلسفية. إنها مَنْهَجٌ للتأويل يحيلُنا على جماع التجربة المعاشة، وليس على موضوعات مخصوصة. وبهذا المعنى فإنها لا تَسْمَحُ، على وجه الدقة، بالوصول إلى «معارف» معينة، ولكن قبل كل شيء تسمح بالوصول إلى «الفهم». والتعارض القائم بين السيميولوجيا III، والسيميولوجيا II، هو التعارض المُمَيِّزُ لبداية هذا القرن بين «الفهم» (Verstenhen) و«التفسير» (Erklaren)[164] ويبدو أن خطاطة «غرانجر»

162 ـ 1968 ص 141.
163 ـ نفسه ص : 135. والتشديد من وضعنا. انظر نفس المرجع ص : 56.
164 انظر فون فرايت 1981.

تَرْشِدُ بشكل ملائم، إلى موقِعِ هاتين السيميولوجيتين في وسط عائلة «السيميولوجيات».

سيميولوجيا كريستيفا .

هناك تصوُّرٌ آخر مهم للسيميولوجيا، وهو تصور جوليا كريستيفا التي تمثل مجموعة كبيرة نسبيا من السيميوطيقيين.

وباعتبار أن هذا التصور لا يزال في طور البحث عن هويته[165]، فإننا نقتصر على الإشارة إلى بعض الموضوعات المتواترة ضمنه.

أ ــ ضِدَّ حصر السيميولوجيا في دراسة أنساق التَّواصُل.

إن كريستيفا لا تقبلُ التأويلَ الحَصري للاقتراحاتِ السوسورية المعروضَةِ من طرف بويسنس (Buyssens)، وبرييتو، ومونان[166]. يقول سوسور : «إن اللسانيات يمكنها أن تصبح النموذج العام لكل سميولوجيا، رغم أن اللسان ليس إلا نسقا خاصا»[167]. إن كريستيفا تتجاهَلُ الجزء الأول من هذه الجملة وتتشبث بشكل خاص بالجزء الثاني منها، فترى فيه القول بوجود «إمكانية... بالنسبة للسميوطيقا لكي تَسْتَطِيعَ التَّخلُّصَ من قوانين دلالة الخطابات باعتبارها أنساقا للتواصل، وتُفكِّرُ في ميادين أخرى للتدليل (Signifiance)[168]. وتُعَدُّ القَطيعَةَ مع التأويل الحصري لميدان السميولوجيا بالنسبة لكريستيفا خُطْوَةً حاسمة. «إن مشكل السميوطيقا المعاصرة بكامله يبدو لنا قائما فيما

165 ــ كريستيفا 1969 ص : 27.

166 ــ نفسه. انظر ص 33

167 ــ 1915. ص 101. وأنظر ايضا ص : 27

168 ــ نفسه ص 18.

يلي : الاستمرار في شَكْلَنَةِ الأنساق السميوطيقية من وجهة نظر **التواصل**... أو فَتْحُ باب هذا المشهد الآخر الذي هو إنتاجُ المعنى السابق عن المعنى داخل إشكالية **التواصل** (التي هي بالضرورة كل إشكالية اجتماعية)»[169]. إن السميوطيقا هي «لحظة التفكير في قوانين التدليل، دون أن تبقى أسيرة اللغة التواصلية التي تخلو من مكان الذات»[170]. وفي سياق توافق كريستيفا مع هذه الأطروحة، تدافِعُ عن مواقف بارت ضد نقاده،[171] كما تقبل بعض أطروحات غريماس[172]، ومن بين ذلك فهي تَتَبعُ نقدا راديكاليا للمفهوم السوسوري للدليل[173]. والسؤال المطروح إذن، هو تحديد خصائص «التدليل» الذي ينبغي أن يَحُلَّ مَحَلَّ «الدليل» باعتباره موضوعا خاصا للسيميولوجيا.

ب : موضوع السميوطيقا..

إن مفهوم «التدليل» لم يُحَدَّدْ أبَدًا بطريقة دقيقة عند كريستيفا. وكُلُّ ما في وسعنا هو أن نستشف معناه من خلال معارضته بمفهومي «الدليل» و«التواصل» ومن ارتباطه مع مفاهيم «الانتاج» أو «التوليد» و«العمل» و«الذات» و«النص».. الخ، وهذه بعض المقاطع النموذجية من كلامها :

«إن النص.. يحفر في سَطْحِ الكلام خطًّا عموديا يُبْحَثُ فيه عن نماذج هذا التدليل، وهي نماذج لا تحكيها اللغة التمثيلية والتواصلية حتى وإن كانت تشير إليها. وَيَبْلُغُ النص هذا الخطَّ العمودي بفعل صُنْعِ الدال.

وسنعني بالتدليل، هذا العملَ المتعلق بالتمايز والتنضيد، والمجابهة

169ــ نفسه ص : 38

170 ــ نفسه ص : 21

171ــ نفسه ص : 60

172ــ نفسه ص : 28 حاشية 7.

173ــ نفسه ص : 46ــ49 واماكن اخرى من الكتاب.

الذي يَحْدُثُ داخل اللغة، ويضعُ على خط الذات المتكلمة سلسلةً دالة تواصلية ومُبَنْيَنَةً نَحْوِيًّا.»[174]

«سيكون التدليل، إذن هو هذا التوليدُ الذي يُمْكِنُنا أن نُدْرِكَهُ بشكل مزدوج : 1) توليد نسيج اللغة، 2) توليدُ هذا «الأنا» الذي يجعل نَفْسَهُ في موقع تقديم التدليل»[175].

إن الفكرةَ المركزيةَ تبدو مُرْتَكِزَةً على ملاحظةِ أنَّ «نصًّا ما» ليس أبدا مجرد أداة لنقل الأخبار، «فَمُحْتَواهُ الإخباريُّ» أو «معناه» لا يُحَدِّدُهُ أبدا بشكل تام. و«البقية» أوْ ما «هو زائدٌ»[176]، وهو شيءٌ لا يُفَسَّرُ بمنطق الوظيفة التواصلية، هو مَوْضِعُ «عَمَلِ» التكون أو التَّبَنْيُنِ الاضافي الذي تَكونُ نتيجتُه هي «التدليل». إن «التدليل» لكَوْنه غير تابع للوظيفة التواصلية — وكذا النصُّ الذي يتمظهر فيه — يَنْفَلِتُ من ميدان المنطق المدعو : (apophantique) «فالنص يواجه السيميوطيقا باشتغال يتخذُ مَوْضِعَهُ خارج المنطق الأرسطي مُقتضيا بذلك بناء مَنْطِقٍ آخر..)[177]، وينفلت من تقنيات اللسانيات البنائية. ولكي نتحكم فيه (أي الدليل) ينبغي خَلْقُ مقولات وتقنيات تامة الجدة : وهذه هي مهمة **علم الدلالة التحليلي** (Sémanalyse) «أي نظرية الدلالة النصية»، وهو علم يُقَدَّمُ أحيانا باعتباره جُزءاً من السميوطيقا، وأحيانا أخرى كشيء مطابق لها[178] : «نقول علم الدلالة التحليلي من أجل أن نُسجل قبل كل شيء اختلافا بالنسبة للسميوطيقا، ولِنُلِحَّ، بعد ذلك، على أن الأمر لن يتعلق بايقاف دراسة المممارسات الدالة اعتمادا على الدليل»، ولكن بتفكيكِ الدليل، وفتح خارجٍ جديدٍ داخِلَهُ، فضاءٍ

174 — نفسه ص 9

175 — نفسه ص : 270

176 — نفسه ص 376

177 — نفسه ص 24.

178 — قارن مما يأتي في ص . 57

جديد من المواقع القابلةِ للقلب والتأليف، ذلك هو فضاء التدليل[179]

ـــ يقدم غرانجر (1968) نظرات مماثلة ـــ رغم أنها غَيْرُ مطابقةٍ ـــ في شكل أكثر وضوحا. فهو يميز بين «المعنى» و«الدلالة»؛ فالمعنى هو ذلك الذي يُفْهَمُ ويُبَيَّنُ ويُبَثُّ بواسطة «شبكة تسْنينٍ» التجربة، التي هي اللغة[180]. غير أن عملية التسنين هذه تترك بالضرورة بعض البقايا. «وهي مظاهر التجربة التي تنفلت من ثقب شبكة اللغة»[181]. و«الدلالة» هي الاحالة على هذه البقايا[182]. إنها تولَدُ من المجهود المبذول لإستعادة هذه البقايا أو من «عمل التعبير» الذي إذا «لم يعمل على تقليل هذه البقايا إلى الحد الأدنى، فإنه على الأقل يُعالجها بِقَصْدٍ مُحدد يُكَوِّنُ الأُسْلوبَ»[183]. وهذا الاشتغال يَنْصَبُّ على عناصر الدوال غير الملائمة بالنسبة للوظيفة التواصلية. نرى إذن بأن علم الدلالة التحليلي عند كريستيفا يناظر تقريبا «أسلوبية» غرانجر، وهذا تَقارُبٌ سترفضه كريستيفا دون شك ولكنه يَفْرِضُ نفسه فيما يبدو.

إن النص «ليس إلا نمطا من الأنماط الممكنة للنتاج الدال»[184] والأمثلة الأخرى هي : «الأنساق المُنَمْذِجَةُ الثانوية» أو«الممارسات السميوطيقية الثانوية التي تنتظم وفق أسس لسانية يشكِّلُ فيها الكلام التعيينيُّ النسق الأولي)، ولكنها تتكون من بنيات تكميلية ثانوية ونوعية.[185] مثل الشعر وقراءة الورق، واللغز، والايقونات، والنوتة الموسيقية وغيرها . .

179 نفسه ص : 249

180 (4) نفسه ص 122

181 نفسه ص 112

182 نفسه ص 122

183 نفسه ص 279

184 نفسه ص : 44

185 نفسه ص : 45

هذه الأنساق المدروسة من طرف جماعة السميوطيقيين في جامعة تارتو، تؤلف إذن «موضوعا لا يمكن اختزال بِنْيَتِهِ إلى بنية اللغة التعيينية»[186] لأن الأنساق فيه هي موادٌّ «عبر لغوية Translinguistique[187] تُلْزِمُ دراستُها السميوطيقا أن تُصْبِحَ علما «فوق اللسانيات Supralinguistique فَتُطَوِّرُ بذلك منهجيةً متميزة عن التحليل اللساني[188]»، وهذه المنهجية هي على الأخص ممارسة «الأبدهة axiomatisation».

ولنلاحظ القلب المزدوج للعلاقات بين اللسانيات والسميولوجية منذ سوسور. فليست اللسانيات عند سوسور إلا جزءا من السميولوجيا، ومع ذلك كانت تُسْتَخْدَمُ عنده كنموذج. أما عند غريماس، وبارت وديريدا، فإن السميولوجيا هي التي تصبح جزءا من اللسانيات، أي ذلك الجزء الذي يهتم «بالوحدات الدالة الكبرى للخطاب»، أي «بالنصوص». وتعزو كريستيفا هذه المهمة «لعلم الدلالة التحليلي، ولكنها في نفس الوقت تتحدث عن السميولوجيا باعتبارها ما **فوق اللسانيات** وتعتبرها قادرة على تقديم نماذج للسانيات، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن الأمر لا يتعلق بعودة الى سوسور.

ج ــ السيميوطيقا والأبدهة

«السميوطيقا هي عملية شكلنة، وإنتاج النماذج. وعليه فعندما نقول سيميوطيقا نفكر في تشكيل **النماذج** (وهو تشكيل يبقى مع ذلك في حاجة إلى الإنجاز) : أي تشكيل أنساق شكلية بنيتها مشاكلة أو مماثلة لبنية نسق آخر (أي النسق المدروس).

186 نفسه ص : 45.
187 نفسه ص : 62
188 نفسه ص : 45

... إن السميوطيقا قد تتكون باعتبارها أيدهة للأنساق الدالة، دون أن تترك نفسها تتعثر بسبب علاقات التبعية الابستمولوجية التي تربطها باللسانيات، ولكنها لن تحقق ذلك الا باقتباسها نماذج العلوم الشكلية (الرياضيات والمنطق اللذين تم ردهما دفعة واحدة إلى قانون فروع «علم» النماذج اللغوية الواسع) التي يمكن للسانيات بالمقابل أن تتبناها لتجدد نفسها [189]

وبهذا المعنى، **فإن السيميوطيقا** ستكون «**حسابا منطقيا**، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع ليبنيتز الواسع المتعلق بِمُخْتَلِف صيغ «**الدلالة**» [190] أو لغة واصفة (métalangage) شكلية بحصر المعنى، مستندة إلى كل ظواهر الدلالة. إن نزوعها نقدي بالخصوص، وهي من هذا الجانب ترتبط بالفلسفة ـــ وخاصة فلسفة العلم، كما تَرْتَبِط بالايبستمولوجيا.

د ـــ السيميوطيقا كعلم نقدي و /أو كنقد للعلم.

والحالة هذه، فإن كل علم، هو أَبْدَهَةٌ وبناء للنماذج. وما يميز السميولوجيا عن العلوم الأخرى، هو أنها في نفس الوقت نتاج النظرية المَنْمذِجَةِ التي هي نفسها إياها [191]. إنها إذن نظرية نَفْسِها الخاصة. وهذا ما يفسر كيف أنها «تنقلب بلا انقطاع على أسسها الخاصة، تفكر فيها، وتحولها» [192].

وبهذا المعنى، ولكونها **نقدا** لِمَنْهجهَا الخاص (لموضوعها، لنماذِجها، لخطابها باعتبارها جميعا من وَضْعِ الدليل)، **فهي** نوعٌ من

189 نفسه ص : 29
190 نفسه ص : 17
191 نفسه ص : 30
192 نفسه ص : 19

المنهج **الفلسفي** (بالمعنى الكانطي)».[193] . وهذا المنهج يبدو أيضا قريبا من الابستيمولوجيا، لأنه ما دام «نموذج ما» موضوعا سيميوطيقيا، فإن السيميوطيقا ليست فقط نقدا ذاتيا، ولكنها أيضا نَقْد لكل علم، باعتبارها بانية للنماذج. وهكذا فإنها تضطلع بدور منهاجية العلم مُضْفية عليها مع ذلك طابعا معياريا : «فدور السميوطيقي لم يعد أبدا هو دور الواصف، فوضعه سيغير وَضْعَ العلم نفسه...» وروابط السيميوطيقا بالعلوم الاجتماعية وثيقة بالخصوص، فهي «تخترق» هذه العلوم في العمق، وذلك على الأرجح لأن موضوع تلك العلوم هو أيضا مكون من «وقائع دالة».

ونلاحظ أخيرا بأن مجهودا كهذا لا يمثل أبدا مجموعا نسقيا من النتائج في نهاية هذه الأبحاث. فالسيميولوجيا، على العكس من ذلك «تحس بالهزة الفرويدية، وعلى مستوى آخر بالهزة الماركسية، هزة الموضوع وخطاب الذات. ودون أن تَقْتَرِح نسقا عالميا ومنغلقا، فإنها تصوغ الأشكال من أجل أن تهدم»[194] .

وبهذا المعنى فالسيميولوجيا هي قبل كل شيء موقف ومنهج أكثر منها «علما»، باعتبار أن العلم هو مجموعة الأطروحات المقبولة باجماع العلماء في فترة زمنية معطاة.

193 نفسه ص : 21

194 نفسه ص : 23.

كشف المصطلحات

A

تمثيل (بلاغة)	Allégorie
تقابل	Antonymie
قبلي	Apriorie
اعتباطي	Arbitraire
حجة	Argument
بديهـة	Axiome

تُختار أحيانا تحت تسمية البَدائِهِ، بعْضُ الأقوالِ من نظرية مَّا كنقطة انطلاق، ثم تُولَّدُ أقْوالُ أخرى تسمى : مبرهنات. يَظْهرُ في نفس الآن أنَّ البدائه تستلزمها

C

مقولة، فئة	Catégorie
صنف	Classe
المعنم السياقي	Classeme

حينما تتحقق وحدات معجمية عديدة في سياق واحد، فإن توافقها يكون ممكنا بفضل السمات الدلالية الصغرى التي يَكُونُ حضورها فعالا في هذه الحالة. وهذه السمات هي التي تسمى : معانم سياقية، أو كلاسيمات

ولا تنتمي هذه المعانم إلى النواة الثابتة للوحدات المعجمية إلا في السياق وبواسطته، وهي تشير إلى انتماء هذه الوحدات إلى صنف أعم يحدد مجموع السياقات الممكنة.

ويمكن ابراز فكرة المعنم السياقي من خلال المثال التالي : فلفظة «عاصفة» تتوفر على نواة دلالية هي عبارة عن سمات يمكن تشخيصها في :

/اضطراب /+ /عنف /

وباستعمال هذه اللفظة في سياقين نحصل مثلا على :

— هناك عاصفة بين هؤلاء الناس.
— هناك عاصفة في الجبال.

في الحالة الأولى يكون التوافق الذي يجمع بين وحدتي «عاصفة» و«الناس» متحققا بفضل المعنم السياقي : /انساني /. وفي الحالة الثانية فإن هذا التوافق يتحقق بفضل المعنم السياقي : /طبيعي /.

سنن	Code
تسنين	Codage
فك السنن	décodage
معرفة	cognition
تواصل	Communication
كفاءة	Compétence
كفاءة لغوية	Compétence linguistique
مفهومي	conceptuel
شروط الصدق	Conditions de Verité

Contexte	سياق
conventionnel	تعاقدي
Correlation	ترابط

D

Déduction	استنباط
Dénotation	تعيين
Désignation	المعَيَّنُ

تستعملُ في الكثير مرادفا للمرجع Référent أي الشيء الخارجي الذي تشير إليه الكلمة.

Discipline	معرفة، علم، تخصص
Distinctif	مميِّـزٌ

E

Engendrement	توليد
Enonciation	قول (تَلَفُّظ)
Etiquette	وسم

Extention vs intension (= Comprehension).

المَاصدق مقابل المفهوم

ان المتصور لكونه مجردا فهو شامل، أي أنه ينطبق على كل الأشياء التي تتوفر على الصفات او العلامات الواقعة في المتصور. والصفة او الصفات التي يتضمنها المتصور تشكل مفهومه، في حين أن الدائرة التي يعمها المتصور، أي مجموع الأشياء الواقعية أو الممكنة، تمثل **ما صدق** هذا المتصور

F

Fonctionnement	اشتغال
Forme	شكل
Formule	صيغة

G

Génétique	تكويني

H

Herméneutique	هرمينوطيقا
Hyponyme	منضو، اسم مشمول. كلمة منضوية

كلمة ينتمي معناها إلى كلمة أعم؛ مثل «حمامة» و«بطة» بالنسبة إلى «طير».

Hyponymie	انضواء

I

Idéalisé	مُؤْمْثَلٌ
Image acoustique	صورة سمعية
Image Sensorielle	صورة حسية
Immanent	محايث
Immotivé	غير مُعلَّل
Indice	امارة
Induction	استقراء
intentionnalité	قصدية
Interpretant	مؤول
Interprete	الشخص الشارح
Instrumentale	الأداتية
Inventaire	جرد
Isomorphe	متشاكل

L

Langage	لغة
Langue	لسان لغة
Lexème	وحدة معجمية
Limitatif	حصري

M

Manifestation	تمظهر، تجل
Mecanisme	آلية
Mentalisme	ذهنية (نزعة)
Métalangage	لغة واصفة
Méta-Science	علم واصف
Méthodologie	منهاجية
Modélant	منمذج
Modéle	نموذج

N

Normatif	معياري

O

موضوع Objet

تعارض Opposition

P

أنموذج، براديجم Paradigme

من معاني هذا المصطلح :

1 ــ مجموع الصيغ الصرفية المشتقة من جذر واحد

2 ــ مجموع الكلمات التي يمكن أن يُعَوِّض بَعْضُها البعض الآخر ضمن موقع بعينه في تركيب ما.

3 ــ مجموع الاعتقادات والقيم.. والتقنيات المشتركة بين أفراد مجموعة بشرية ما. ويقصد به أيضا عنصر بعينه من هذا المجموع فيصبح البراديجم مثلا هو ذلك الشيء المشترك بين مجموع العلماء.

يميز توماس كوهن في كتابه **بنية الثورات العلمية** بين مرحلة ما قبل البراديجماتية Préparadigmatique ومرحلة ما بعد براديجماتية Postparadigmatique لتطور علم من العلوم ففي الفترة الأولى تتنازع مدارس معينة حول السيطرة على قطاع ما؛ وبعد هذه الفترة وعلى إثر تقدم علمي.. يتقلص عدد المدارس عادة الى واحدة وتقوم طريقة للعمل العلمي أكثر فعالية. ويطبع العمل العلمي هنا الأحكام والتعقيد ويكون موجها نحو حل الغاز ما.

Paralexème | كلمة مركبة

مثال ذلك : «شقائق النعمان». «عيش الغراب»

Pertinent | مميز

تستعمل، في الغالب، لفظة Pertinent كمرادف لكلمة distinctif ولذلك غالبا ما تمت ترجمة المصطلحين إلى العربية بـ «مميز». والمميز يأتي في الغالب وصفا لـ «سمة» Trait. فالسمة لا تكون مميزة إلا حينما تكون وظيفية؛ أي حينما تقوم بوظيفة تمييز شيء ما من عدة أشياء. ففي الأصوات نحكم على التفخيم والترقيق باعتبارهما سمتين مميزتين أي وظيفيتين لجعلهما السين والصاد في «نسر» و«نصر» كلمتين دالتين على معنيين مختلفين. ويمكن تعميم هذا فنقول بصدد أي صفة في الظاهرة اللغوية، بأنها مميزة إذا كانت وظيفية؛ أي إذا كانت مما يميز ذلك الشيء عن الأشياء الاخرى.

Phénomélogie | ظاهراتية.

Pragmatique | تداولية.

Processus | سيرورة

Proposition = P (Logique) | قضية = ق (منطق)

R

Réductif | اختزالي

Réference | إحالة

Réferent | مرجع

Représentament | ممثل

Réponse | استجابة

Retournement | قلب

S

علم الدلالة التحليلي — Sémanalyse

معنم — Sème

تسمى الوحدة المعنوية الصغرى أو السمة المميزة الدلالية : **المعنم**. إن الثوابت الآتية «إنسان» «مذكر» «بالغ» التي يكون حاصلها هو معنى الدليل : **رجل**، هي معانم. وكذلك الأمر بالنسبة لـ «أنثى» «بقري» «بالغ» التي تشكل معنى الدليل **بقرة** هي الأخرى : معانم. ويسمى المعنم كذلك **السمة الدلالية**. والبحث في هذه الوحدات يسمى **التحليل السيمي** أو **التحليل التكويني**.

المعانم الذرية — Sèmes nucleaires

يمكن النظر في الوحدات المعجمية باعتبارها حزمة منتظمة من السمات المعنوية. هذه السمات هي التي تحدد بالضبط وحدة معجمية باعتبارها **معانم ذرية**. إن وحدتين معجميتين من قبيل «أمل» «خوف» تتضمنان سلسلة من المكونات المفردة، اي من المعانم المخصِّصة المعتمدة لتخديدهما. هذا الحد الأدنى من السمات المعنمية الضرورية لتحديد وحدة معجمية يشكل **النواة المعنمية** الثابتة. إن المعاجم كلّها، وهي تسعى الى وصف الوحدات المعجمية للغة ما، تقدم وصفا يعتمد قليلا أو كثيرا على الصياغة الصورية للأنويِّة المعنمية

علامة — Signal

دليل — Signe

الدليل ـــ الحامل — Signe-vehicule

تدليل — Signifiance

تم الطبع بمطابع افريقيا الشرق
159 مكرر شارع يعقوب المنصور ـ الهاتف : 25.98.13 / 25.95.04
الـدار البيضـــاء

أفريقيا الشرق

159 مكرر، شارع يعقوب المنصور
الدار البيضاء

25.95.04
25.98.13